المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة و النظم المقارنة

المشاركة السياسية و البناء الديمقراطي في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة

إعداد الطالبة:

حسينة بوطبل

إشراف الأستاذة:

وسيلة لوجاني

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية، اسم و لقب الأستاذ	الصفة
د. مصطفى خواص	رئيسا
أ. وسيلة لوجاني	مشرفا و مقررا
أ. غنية لعجاني	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة و النظم المقارنة

المشاركة السياسية و البناء الديمقراطي في الجزائر

إعداد الطالبة:

حسينة بوطبل

إشراف الأستاذة:

وسيلة لوجاني

أعضاء لجنة المناقشة :

الرتبة العلمية، اسم و لقب الأستاذ	الصفة
د. مصطفى خواص	رئيسا
أ. وسيلة لوجاني	مشرفا و مقررا
أ. غنية لعجاني	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

الإهداء

إلى **من أفضّلها على نفسي، و لم لا فلقد ضحّت من أجلي**

ولم تدخّر جهدا في سبيل إسعادي على الدوام

(أمي الحبيبة)

إلى صاحب الوجه الطيب ، والأفعال الحسنة ، فلم يبخل عليّ طيلة حياته

(والدي العزيز)

إلى زوجي الكريم و أسرته و أتمنى أن يدوم الله بيننا المودة و الإحترام

إلى إخوتي و أصدقائي و جميع من وقفوا بجواري و ساعدوني بكل مايملكون و في أصعدة كثيرة

بدون أن أنسى الزميلة التي ساندتني طيلة إنجاز هذا العمل

(شرقية محجوبة)

و إهداء خاص إلى جدي الذي كان بمثابة الأب و الصديق و المعلم رحمه الله

شكر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" من لايشكر الناس لايشكر الله"

أتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذة المشرفة"لوجاني وسيلة" لما منحته لي من وقت و جهد و توجيه و إرشاد

و بدون أن ننسى الشكرا أيضا إلى أساتذتي الكرام و إلى كل طاقم المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

و لكل من ساهم في تعليمي

و كما نشكر كل من ساعدنا و لو بكلمة أو دعوة صالحة.

قائمة المحتويات:

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
شكر و عرفان	
قائمة الجداول و الأشكال	
مقدمة	01
الفصل الأول: المشاركة السياسية(المفهوم و الأهمية)	11
المبحث الأول: المشاركة السياسية (التعريف، الخصائص، الأشكال، المستويات و الوسائل)	12
المطلب الأول: تعريف المشاركة السياسية	12
المطلب الثاني: خصائص المشاركة السياسية	15
المطلب الثالث: أشكال و مستويات المشاركة السياسية	17
المطلب الرابع: وسائل المشاركة السياسية	20
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للمشاركة السياسية	26
المطلب الأول: نظرية المدخل البنائي الوظيفي	26
المطلب الثاني: نظرية الصراع الطبقي الكلاسيكية الماركسية	27
المطلب الثالث: النظرية الشعبية الديمقراطية	28
المطلب الرابع: نظرية المشاركة الديمقراطية	30
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للبناء الديمقراطي	35
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول الديمقراطية	36
المطلب الأول: تعريف الديمقراطية	36
المطلب الثاني: أشكال الديمقراطية	37
المطلب الثالث: خصائص الديمقراطية	39
المطلب الرابع: مبادئ الديمقراطية و مؤسساتها	40
المبحث الثاني: مفهوم البناء الديمقراطي	44

المطلب الأول: تعريف البناء الديمقراطي	44
المطلب الثاني: البناء الديمقراطي و المفاهيم المشابهة له	46
المطلب الثالث: المداخل النظرية للبناء الديمقراطي	48
المطلب الرابع: شروط نجاح البناء الديمقراطي ومرتكزاته	49
خلاصة الفصل	54
الفصل الثالث: علاقة المشاركة السياسية بالبناء الديمقراطي في الجزائر	56
المبحث الأول: واقع المشاركة السياسية في الجزائر	57
المطلب الأول: المشاركة السياسية في ظل التعددية السياسية	57
المطلب الثاني: المشاركة السياسية بعد الحراك الشعبي في ظل الإستحقاقات الانتخابية	59
المطلب الثالث: أزمة المشاركة السياسية في الجزائر	66
المبحث الثاني: عملية البناء الديمقراطي في الجزائر	69
المطلب الأول: دور التعديلات الدستورية في تحقيق الديمقراطية	69
المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية في تحقيق الديمقراطية	75
المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية	80
خلاصة الفصل	84
الخاتمة	86
قائمة المراجع	90
ملخص	98

قائمة الجداول والأشكال:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نسبة المشاركة السياسية في الإنتخابات الرئاسية 2019	63
02	سلم وسائل المشاركة السياسية	20
03	أشكال الديمقراطية	39

مقدمة

مع بداية التسعينات شهد العالم تحول عدد كبير من دوله إلى الأخد بالديمقراطية والتعددية السياسية التي فرضت نفسها كحركة على بلدان العالم ، وأجربرتها على أن تتكيف لمتطلباتها و ذلك ماكان في أغلب دول العالم الثالث بما فيها الجزائر، التي شهدت تحولات سياسية نحو الديمقراطية ، باعتبارها إحدى مخرجات النظام السياسي للتكيف مع ماشهدته البيئة الدولية من تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية ، في أوروبا الشرقية و الإتحاد السوفياتي سابقا و تحول أغلب تلك النظم إلى تبني الديمقراطية الليبيرالية على النمط الغربي ، حيث عرف النظام السياسي الجزائري تغيرات جذرية على غرار النظم السياسية الأخرى نتيجة لضغوط كثيفة عليه جعلته يلجأ إلى خيار التعددية ، فقامت الأبنية السياسية والتنفيذية لإستعاب هذه الضغوط و تم إقرار الإنتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية، ورغم أن التجربة الديمقراطية في الجزائر ليست طويلة ، والتقاليد فيها لم تتجذر بعد بالقدر المطلوب في المجتمع بالإضافة إلى تشوهات التي شابت تجربة في الممارسة منذ فتح دستور 1989 الباب أمام التعددية السياسية التي هي عماد النظام الديمقراطي الحديث ، إذ أن هناك تنوعا في النشاطات حيث تتيح الحياة السياسية في البلاد ، المجال للمشاركة فيها .

إن المشاركة في الحياة السياسية، تعتبر جوهر السيرورة الديمقراطية و يجب على النظام توفير القنوات التي تنظمها في إطار شرعي و قانوني و ذلك بخلق مؤسسات قادرة على الإشتراك مختلف مطالب و مصالح الفئات الإجتماعية و تكون بمثابة وسيط بين المجتمع والدولة.

لذلك تعتبر المشاركة السياسية من اهم القضايا المثارة في العالم و خاصة في الجزائر لما لها من أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة على الجانب السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي ، و تتجلى مساهمة الشعب في الحياة السياسية من خلال أفراد أو جماعات إذ ترتبط المشاركة السياسية بمجموعة من العوامل ، من منبهات سياسية و متغيرات إجتماعية يضاف لها طبيعة النظام السياسي ، تتدخل كلها في تحليل و حجم المشاركة ، و الواقع أن كل النظمة السياسية توفر حدا معينا من الفرص للمواطنين من أجل المشاركة في إدارة الشؤون العامة و صناعة القرار بخصوصها ، و لاتختلف صور مشاركة مواطني الأنظمة السياسية المفتوحة أو الديمقراطية عن تلك التي يمارسها من يعيشون في ظل أنظمة شمولية

أو حتى ديكتاتورية و لكن الإختلاف يكمن في وجود الإطار الدستوري و المؤسسي الملائم بمختلف الصور و الأنشطة ، و كذا في الموقع الذي تحدده هذه الأنظمة للمواطن و مشاركته و نجاعتها في صناعة السياسات العامة و اختيار القيادات في الحياة السياسية ككل.

إشكالية الدراسة:

إن البناء الديمقراطي يهدف إلى الإعتماد و على حد بعيد على المشاركة السياسية كأخذ ركائزها الأساسية، فمن خلال مشاركة سياسية فعالة يمكن تحقيق الإستقرار السياسي و حتى الإجتماعي، و حتما فإن غياب المشاركة السياسية سيعرقل عملية البناء الديمقراطي و يشكل عائقا في مسار بناء النظام و عليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت المشاركة السياسية على البناء الديمقراطي في الجزائر؟

وتندرج الإشكالية ضمن عدة أسئلة فرعية وهي على النحو التالي:

- ما هو دور المشاركة السياسية على عملية البناء الديمقراطي؟
- هل الإصلاحات السياسية الأخيرة في الجزائر تعزيز للمسار الديمقراطي أم حفاظا على الوضع القائم؟

فرضيات الدراسة:

في نفس السياق المعرفي للدراسة قمت بصياغة الفرضيات بهدف إختبارها والتحقق منها كالتالي:

- ضعف المشاركة السياسية في الجزائر أدى الى ضعف البناء الديمقراطي.
- الإصلاحات السياسية الأخيرة تعزيز للمسار الديمقراطي.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كون موضوع المشاركة السياسية و البناء الديمقراطي من أهم الموضوعات المحورية في الدولة ، فالمشاركة لها أهمية و دور فعال على مستوى الفرد والحياة العامة على حد سواء ، حيث تعد جوهر المواطن ، فهي تعطي المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم و تعزيز مصيره كما أنه يساعد في صياغة الظروف الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية .

إننا لانستطيع أن ننفي وجود لمشاركة السياسية في كل المجتمعات سواء الديمقراطية منها و حتى الغير ديمقراطية ، فالمشاركة السياسية أصبحت تكتسي أهمية بالغة في حياة الشعوب فمن خلالها يمكن أن يعبر عن أرائه و يساهم في صنع القرار سواء كان ذلك بطريقة مباشرة للمواطن أو غير مباشرة .

تمثل المشاركة السياسية :

- الإرادة العامة
- القضاء على كل مظاهر الإستبداد
- التسلط و الإنفراد بالسلطة

أهداف الدراسة :

إن الموضوع محل الدراسة يكتسب أهمية كبيرة من جانبين رئيسين هما الأهمية العلمية و العملية و سنتطرق لكل جانب على حدى :

أهداف علمية: إثراء التراكم العلمي و تزويد المكتبات الجامعية ببحوث أكاديمية و ذلك لتحقيق التنمية و الأداء السياسي الناجح.

ترمي دراسة الموضوع إلى إبراز أفكار جديدة يمكن أن تساهم في توضيح العلاقة بين المشاركة السياسية و البناء الديمقراطي في الجزائر .

أهداف عملية:

- إيجاد العلاقة التي تربط المشاركة السياسية و البناء الديمقراطي في الجزائر .
- معالجة موضوع المشاركة السياسية و البناء الديمقراطي من خلال التأصيل النظري لهما.
- التعرف على طبيعة و واقع المشاركة السياسية في الجزائر .
- التعرف على المكانة التي تحتلها المشاركة السياسية في دفع عملية البناء الديمقراطي .
- تزويد الممارسين السياسيين و صناع القرار ببحوث أكاديمية تكون أرضية و عقلنة العمل السياسي و تحقيق الترسيخ الديمقراطي كهدف نهائي لعملية البناء الديمقراطي.

أسباب إختيار الموضوع:

أهم الأسباب التي أدت إلى إختيار هذا الموضوع أوجزها فيما يلي:

الأسباب الذاتية :

- الإهتمام بموضوع المشاركة السياسية و دورها في تحقيق البناء الديمقراطي.
- الرغبة في معرفة الطرق أو السبل من أجل تحليل و تفكيك كل مايتعلق بموضوع الدراسة.
- تنبع من ميل شخصي إلى دراسة كل المواضيع التي تتعلق بالجزائر حتى يمكن المساهمة ولو بالقليل في بلورة تصورات تساهم في عملية البناء الديمقراطي في الجزائر.
- محاولة التعرف على المشاركة السياسية و علاقتها بالبناء الديمقراطي في الجزائر.

الأسباب الموضوعية :

- طبيعة النظام السياسي القائم و المنطق الذي يحكمه و الآليات التي يعتمد فيها للحفاظ على بقاءه و استمراره.
- محاولة وضع إطار مفاهيمي لمدلول المشاركة السياسية ،و البناء الديمقراطي و الإقتراب من الظاهرة بدراسة علمية أكاديمية .
- معرفة وضع المشاركة السياسية و دورها في عملية البناء الديمقراطي في الجزائر.

حدود الدراسة :

الحيز المكاني: الجزائر

الدراسات السابقة :

حُضي موضوع المشاركة السياسية و البناء الديمقراطي إهتمام الباحثين و الدارسين كل حسب دراساته ، حيث نتج عن ذلك عدة دراسات و التي تناولت المشاركة السياسية و علاقتها بعدة متغيرات ومن بين الدراسات التي تم الإستعانة بها في هذه الدراسة :

الدراسة الأولى:

سمية بوهالي ، أهمية المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي ، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة 2018-2019، (منشورة)، حيث كانت إشكاليتها :كيف تساهم المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية ؟

فرضياتها:

- يمكن إعتبار المشاركة السياسية إحدى آليات تحقيق التنمية السياسية .
- تعتبر البيئة السياسية و القانونية المرنة فضاء خصبا لتحقيق التنمية السياسية و تكريس مبدأ المشاركة السياسية على مستوى المجتمع المحلي .

ترتبط فعالية التنمية السياسية بفعالية تطبيق المشاركة السياسية.

نتائجها:

تؤثر المشاركة السياسية على تحديد مسار برامج و هياكل و مخططات التنمية السياسية و التي تعتبر تعبير عن مطالب الشعب الموجه للسلطة من أجل مراعتها و تطبيقها ، من أجل تحقيق الرضا الشعبي و التكامل الوطني في ظل الإمكانيات المتاحة.

قد تكون المشاركة السياسية عائق أمام التنمية السياسية و ذلك لعدم مراعاتها للتركيبة المجتمعية ، أيضا طبيعة النظام السياسي و قدرته على إستعاب مطالب الشعب السياسي.

الدراسة الثانية:

حريزي زكريا، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس

الديمقراطية التشاركية –الجزائر نموذجا– ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة و حكومات مقارنة ، جامعة الحاج لخضر

باتنة ، 2010–2011 ، (منشورة).

حيث كانتإشكاليته :مامدى مشاركة المرأة العربية عموما و المرأة الجزائرية خصوصا في تكريس الديمقراطية التشاركية ؟

الفرضيات:

كلما قامت المنظمات النسائية بطرح قضايا نسائية على الحكومة و لفت إنتباه العامة إلى هذه القضايا فإن ذلك سيزيد من المشاركة السياسية للمرأة .

كلما وفرت الدولة مساحة واسعة للمشاركة في العمل السياسي للمرأة ، (أي أن الدولة تمكن المرأة من حق الإنتخاب و الترشيح للجالس التمثيلية) ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى إستجابة أكثر من طرف المرأة و تزيد من نشاطها السياسي .

كلما تعددت أشكال المشاركة السياسية ، كلما ساعدة ذلك على التمكين الأفضل للمرأة العربية في العمل السياسي ، كلما عزز حظوظ تكريس الديمقراطية التشاركية .

كلما ازداد مستوى التعليم للمرأة الجزائرية و كذلك دخولها سوق العمل فإن مشاركتها تزداد.

الدراسة الثالثة:

أحمد طيلب ، إشكالية البناء الديمقراطي في الوطن العربي ، مجلة صوت القانون ، العدد 07 ، الجزء الثاني 2017. تهدف هذه الدراسة إلى مايلي :

- اعتماد الآلية الإنتخابية الحرة و النزيهة و الشفافة ، كالتداول السلمي للسلطة و تقاسم المسؤوليات و كذا لتعزيز اللامركزية في إطار الجوارية و المبادرة
- ترسيخ ثقافة سياسية مبينة على الحوار من خلال تنشئة سياسية رسمية و غير رسمية تجعل من خيارات المواطن خيارات واعية مسؤولة .

الدراسة الرابعة:

عبد العزيز لزهر ، خالد صولي ، أثار التعديلات الدستورية المستقبلية على مسار الجزائر الديمقراطي من منظور السياسة المقارنة ، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية ، المجلد 03، العدد02 ،2020. تهدف هذه الدراسة إلى مايلي :

- إبراز أهم الآثار الناتجة عن التعديلات الدستورية التي عرفتها الدولة الجزائرية في مسارها السياسي من منظور السياسية المقارنة الجديدة من أول دستور 1963 إلى أخر تعديل دستوري 2020 باعتبار هذا الأخير نقطة أساسية للخروج من أي مأزق سياسي أو اقتصادي يعترضه ، و منفذا للتنفيس الإجتماعي كلما دعت الحاجة إليه ، و ما يميز التعديل الدستوري الأخير أنه جاء بعد الحراك الشعبي 22 فبراير 2019 الذي أدى إلى تغيير قواعد اللعبة التي ربطت بين الشعب و السلطة ، المفروض أن تكون قائمة على قيم أكثر إنفتاحا على الحقوق و الحريات التي تتماشى مع طموحات الشعب ، الأكثر ديمقراطية المبنية على الشفافية و النجاعة السياسية و الإقتصادية.

صعوبات الدراسة :

لايكاد يخلو أي بحث علمي من العراقيل المعهودة ، فقد تعرضنا للعديد من الصعوبات أبرزها :

- قلة المراجع التي تناولت موضوع البناء الديمقراطي .
- صعوبة تفكيك مصطلح البناء الديمقراطي .
- ضيق الوقت .
- تشعب موضوع المشاركة السياسية و تناوله من طرف العديد من الباحثين في العلوم الإجتماعية و الإقتصادية و كل باحث يرى الموضوع من وجهة نظره الخاصة ، الأمر الذي صعب من مهمة دراسة الظاهرة .
- حساسية الموضوع .

الإطار المنهجي :

المنهج الكيفي:هو أنواع البحوث التي يتم اللجوء إليها في سبيل الحصول على فهم عميق ووصف شمولي للظاهرة الاجتماعية.

منهج دراسة الحالة :وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما ، و يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة او دراسة جميع المراحل التي مرت بها ، و ذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة و بغيرها من الوحدات المتشابهة ، و قد استفدنا من هذا المنهج في التعرف على حالة المشاركة السياسية و عملية البناء الديمقراطي في الجزائري .[1]

تقسيم الدراسة :

قصد الإلمام بحيثيات و متطلبات البحث تم إدراج مضامينه و عرض محتوياته في ثلاث فصول على النحو التالي :

الفصل الأول :

يختص بعرض الجوانب النظرية في الموضوع : المشاركة السياسية المفهوم و الأهمية و الذي يحتوي على مبحثين الأول يتضمن المشاركة السياسية التعريف ، الخصائص ، الأشكال ، المستويات و الوسائل أما الثاني فتم التطرق فيه إلى النظريات المفسرة للمشاركة السياسية .

الفصل الثاني :

تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي للبناء الديمقراطي من خلال مبحثين تناولا مدخل مفاهيمي حول الديمقراطية ، يلي ذلك مفهوم البناء الديمقراطي في ضوء أدبيات الدراسة .

الفصل الثالث :

تم تناول دراسة حالة الجزائر من خلال المشاركة السياسية و علاقتها بالبناء الديمقراطي و يحتوي على مبحثين : واقع المشاركة السياسية في الجزائر ثم التطرق إلى عملية البناء الديمقراطي في الجزائر .

2 فوزي غرايبت،وآخرون،**أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية**،الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع،ط02، 2002، ص ص38، 39.

وسنختم هذه الدراسة بخاتمة عامة نستعرض فيها أبرز النتائج المتوصل إليها ، بالإضافة إلى جملة من التوصيات .

الفصل الأول

المشاركة السياسية (المفهوم والأهمية)

تمهيد للفصل:

تمثل المشاركة السياسية الأساس لأي نظام ديمقراطي وتعتبر من أهم شروطه ، بل يتوقف مستقبل الديمقراطية عليها ، حيث لا يمكن الحديث عن الديمقراطية بمعزل عن المشاركة السياسية ، التي أصبحت تلعب دورا مهما في تطوير آليات وقواعد الحكم الصالح.

كما تعد المشاركة السياسية سما من السمات المميزة للمجتمعات و الأنظمة السياسية الحديثة و المتطورة ، لذلك فهي تمثل إحدى المواضيع المحورية في دراسة النسق السياسي و كذا النظام الديمقراطي .

لذا يتناول هذا الفصل دراسة المشاركة السياسية مفهومها و أهميتها من خلال مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: المشاركة السياسية: التعريف ، الخصائص ، الأشكال و المستويات و الوسائل

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للمشاركة السياسي

المبحث الأول: المشاركة السياسية: التعريف ، الخصائص ، الأشكال و المستويات و الوسائل

في الواقع تعد المشاركة السياسية من المفاهيم السياسية ، التي ترتبط في إطار متكامل من الدلالات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، و عليه فإنه من الصعوبة محاولة تحديد مفهوم المشاركة السياسية بشكل أكثر دقة بعيدا عن الجوانب الواقعية ، و من هنا ضرورة الإرتباط بين ماهو نظري و ماهو تطبيقي ، حيث أن هذه الأخيرة تتباين معظمها بحسب الزاوية التي يركز من خلالها على الإعتماد بصورة أو بأخرى من صور المشاركة.

المطلب الأول: تعريف المشاركة السياسية

للحديث عن المشاركة السياسية من الناحية اللغوية بد من الإشارة إلى تركيبة هذا المفهوم، فهو مكون من جزأين هما (المشاركة) كنشاط يقوم به الإنسان، وكلمة (سياسية) كمصطلح اجتماعي وفيما يلي التوضيح:

- **المشاركة لغة:**" كلمة المشاركة مشتقة من اسم المفعول للكلمة اللاتينية **Participate** ويتكون هذا المصطلح من جزأين**Pars**بمعنى جزء **part**، والثاني **compare**، وبالتالي المشاركة تعني **To take part** أي القيام بدور معين ".[1]
- **المشاركة اصطلاحا:** "هي تلك الجهود المشتركة حكومية و أهلية في مختلف المستويات لتعبئة المواد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لمخطط مرسوم و في حدود السياسة الإجتماعية للمجتمع".[2]
- **السياسة لغة :**" كلمة سياسة مشتقة من الفعل "ساس"، "يسوس"، بمعنى تدبير شؤون الناس، وتملك أمورهم والرياسة عليهم و نفاذ الأمر فيهم، وتستخدم للدلالة على القيادة والرئاسة والمعاملة".[3]

---

1 طارق محمد عبد الوهاب ،**سيكولوجية المشاركة السياسية : مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية** ، دار غريب للطباعة و النشر، 1999، ص.106

2أحمد كمال أحمد ، **تنظيم المجتمع مبادئ و أسس نظريات** ، ج1(القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة، 1980)،ص.281

3 أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات لسياسية و لدستورية و الدولية** ، مكتبة لبنان ، بدون سنة النشر ، ص.214

السياسة اصطلاحا: هي توزيع المصالح و كذلك نقل السلطة بحيث يتم تحديد مجال النشاط الذي يجب أن تمارسه الجهات أولا الأشخاص المسؤولة .[1]

يعرفهاجيرنت بيري Geraint Parry:" المشاركة السياسية هي الاشتراك بنصيب في بعض الأعمال والأفعال السياسية مع توقع المشارك انه قادر على التأثير في القرارات"[2].

حيث يعرفهالوينرLuiner:" المشاركة السياسية هي كل عمل إرادي ناجح أو فاشل منظم أو غير منظم أو مستمر ، يفترض اللجوء إلى الوسائل الشرعية أو غير الشرعية بهدف التأثير على احتياجات سياسية ، أو إدارة الشؤون العامة ، أو اختيار الحكام على كل المستويات الحكومية محلية أو وطنية".[3]

تعريف مايرون وينر Myron Weiner: "يعرف المشاركة السياسية على أنها فعل تطوعي اختياري ناجح ومنظم أو مستمر على شكل سلسلة متصلة، يوظف بصورة شرعية أو غير شرعية الطرق التي تهدف لتأثير على اختيار السياسات العامة، وهذا التعريف يستثني النشاطات الحكومية كالمنظمات والتجمعات الحاشدة الواقعة تحت إشراف الحكومة كما استثنى أيضا الانتخابات ذات المرشح الواحد لأن المواطن لا يملك خيار انتقاء المسؤولين الحكوميين".[4]

تعريف هينتغون صامويل Hintington:" المشاركة السياسية لدى هينتغون تمثل أنشطة الأفراد التي تهدف إلى التأثير على صناعة القرار الحكومي وتكون على شكل فردي أو جماعي منظمة أو عقوبة مستمرة أو موسمية سلمية أو عنيفة فعالة أو غير فعالة شرعية أو غير شرعية".[5]

---

1 بن قدور بن عطية سناء، **المشاركة السياسية و دورها في صنع القرار في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ، 2019-2020، ص.3

[2] محمد فهمي، **المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة في العالم الثالث**، مصر، دار الوفاء للنشر والتوزيع، 2004، ص70.

[3] بقدور بن عطية سناء، مرجع سابق ، ص02.

[4] بن قدور بن عطية سناء، مرجع سبق ذكره، ص17.

5 مكي ثروت، **الإعلام والسياسة– وسائل الاتصال– المشاركة السياسية**، القاهرة، عالم الكتب، 2005، ص67.

السياسة اصطلاحا: هي توزيع المصالح و كذلك نقل السلطة بحيث يتم تحديد مجال النشاط الذي يجب أن تمارسه الجهات أولا الأشخاص المسؤولة .[1]

يعرفهاجيرنت بيري Geraint Parry:" المشاركة السياسية هي الاشتراك بنصيب في بعض الأعمال والأفعال السياسية مع توقع المشارك انه قادر على التأثير في القرارات"[2].

حيث يعرفهالوينرLuiner:" المشاركة السياسية هي كل عمل إرادي ناجح أو فاشل منظم أو غير منظم أو مستمر ، يفترض اللجوء إلى الوسائل الشرعية أو غير الشرعية بهدف التأثير على احتياجات سياسية ، أو إدارة الشؤون العامة ، أو اختيار الحكام على كل المستويات الحكومية محلية أو وطنية".[3]

تعريف مايرون وينر Myron Weiner: "يعرف المشاركة السياسية على أنها فعل تطوعي اختياري ناجح ومنظم أو مستمر على شكل سلسلة متصلة، يوظف بصورة شرعية أو غير شرعية الطرق التي تهدف لتأثير على اختيار السياسات العامة، وهذا التعريف يستثني النشاطات الحكومية كالمنظمات والتجمعات الحاشدة الواقعة تحت إشراف الحكومة كما استثنى أيضا الانتخابات ذات المرشح الواحد لأن المواطن لا يملك خيار انتقاء المسؤولين الحكوميين".[4]

تعريف هينتغون صامويل Hintington:" المشاركة السياسية لدى هينتغون تمثل أنشطة الأفراد التي تهدف إلى التأثير على صناعة القرار الحكومي وتكون على شكل فردي أو جماعي منظمة أو عقوبة مستمرة أو موسمية سلمية أو عنيفة فعالة أو غير فعالة شرعية أو غير شرعية".[5]

---

1 بن قدور بن عطية سناء، **المشاركة السياسية و دورها في صنع القرار في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ، 2019-2020، ص.3

[2] محمد فهمي، **المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة في العالم الثالث**، مصر، دار الوفاء للنشر والتوزيع، 2004، ص70.

[3] بقدور بن عطية سناء، مرجع سابق ، ص02.

[4] بن قدور بن عطية سناء، مرجع سبق ذكره، ص17.

5 مكي ثروت، **الإعلام والسياسة– وسائل الاتصال– المشاركة السياسية**، القاهرة، عالم الكتب، 2005، ص67.

وما نلاحظه من هذا التعريف أن المشاركة السياسية لا ترمي إلى تغيير النظام بأسره، بل إيجاد سبل جديدة لإعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة الفعلية في المجتمع.

تعريف إبراهيم أبراش:"عرفها في كتابه علم الإجتماع السياسي على أنها إتاحة الفرصة للمواطن بان يلعب دورا في الحياة السياسية عن طريق إسهامه في إصدار القرارات" .[1]

تعريف علي جيلي: يعرفها على أنها العملية التي من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية المجمعة و تكون له الفرصة بأن يساهم في وضع الأهداف العامة و تحديد أفضل الوسائل ، و تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة.[2]

التعريف الإجرائي للمشاركة السياسية: من تنوع واختلاف التعاريف السابقة تبين لنا تعريف إجرائي للمشاركة السياسية وهو ما يلي: "هي عبارة عن عملية ذات طابع اجتماعي، سياسي تمثل محور عمل النظام السياسي الديمقراطي ،حيث تنقل الفرد من مواطن سلبي إلى مواطن إيجابي يدافع عن صوته ويعرف واجباته السياسية والإجتماعية اتجاه قضاياه المرتبطة بشخصيته وبمجتمعه" .

وما يستخلص من جميع التعاريف السابقة أيضا، أما المشاركة السياسية لها أهمية بالغة والدليل على ذلك ،الإهتمام الكبير لعلم الإجتماع السياسي بهذه القضية والتركيز عليها كقضية محورية في حياة الفرد ، وتأثيره على صنع السياسات العامة ، و إدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على المستويين المحلي والوطني.

المطلب الثاني: خصائص المشاركة السياسية

للمشاركة السياسية العديد من السمات والمزايا عن بقية العمليات الأخرى التي تضمن لها أهمة بالغة في مختلف المجالات وتتمثل فيما يلي:

---

1 محمد لمين عجال ، **إشكالية المشاركة السياسية و ثقافة السلم**، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،العدد 2، نوفمبر 2007،ص.243مكي ثروت، الإعلام والسياسة– وسائل الاتصال– المشاركة السياسية، القاهرة، عالم الكتب، 2005، ص67.

2علي جلي ، **الشباب و المشاركة السياسية** ، مجلات علم الإجتماع المعاصر ، الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية ،1985،ص.121

1.خصائص المشاركة السياسية:

- **الخاصية الأولى:** الفعل :"وهي الحركة النشيطة للجماهير في اتجاه تحقيق اهداف معينة".
- **الخاصية الثانية:**التطوع :" تقدم جهود المواطنين الطوعية واختيارهم تحت شعور القوى بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه القضايا والأهداف العامة لمجتمعهم وليس تحت تأثير أي ضغط أو إجبار مادي أو معنوي، وعلى جانب آخر قد تكون المشاركة إجبارية نتيجة ضغط أو إكراه"[1].
- **الخاصية الثالثة:** الاختيار:" إعطاء الحق للمشاركة بتقديم المساندة والتعضيد للعمل السياسي والقادة السياسيين والإحجام من هذه المساندة، وذلك التعضيد في حالة تعارض العمل السياسي والجهود الحكومية مع مصالحهم وأهدافهم المشروعة"[2].
- **الخاصية الرابعة:**"المشاركة بصفة عامة تتفق وطبيعة البشر، فالإنسان كائن اجتماعي بطبيعته يسعى للمشاركة ، يجعل حياته أكثر سيرا وأكثر سعادة ، ومن ثمة فالمشاركة السياسية تعطي للإنسان الحق في تقديم المساندة السياسية للعمل السياسي والقادة السياسيين كما تعطي الحق في الإمتناع عن المساندة، إذا تعارض العمل السياسي مع مصالح المجتمع".[3]
- **الخاصية الخامسة:**"المشاركة السياسية وسيلة من وسائل الامتنان الجماعي والاستقرار السياسي في المجتمع، فالمشاركة من المرأة والرجل على حد سواء في تقرير السياسات وصنع القرار السياسي من شأنها لم تكفل الحياة الكريمة الآمنة للمجتمع".[4]

إنطلاقا من الخصائص التالية يمكن إستنتاجمايلي:

- المشاركة سلوك مكتسب فهي ليست سلوك فطري ، يولد مع الإنسان أو يرثه ، إنما هي عملية مكتسبة يتعلمها الفرد أثناء حياته ، خلال تفاعلاته مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع.

---

[1] طارق محمد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص108، 109.

[2] أحمد سعيد تاج الدين، **الشباب والمشاركة السياسية**، مصر، الدار المصرية اللبنانية، د.س.ن، ص16.

3 مدحت احمد محمد يوسف عتايم، **تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية**، ط1، مصر، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2004، ص33.

4 مدحت أحمد محمد يوسف عتايم، المرجع نفسه ، ص.33

- المشاركة سلوك إيجابي واقعي، بمعنى أنها تترجم إلى أعمال فعلية وتطبيقية وتتصل بحياة وواقع الجماهير، فهي ليست فكرة مجر تخلق في الأجواء ولا تهبط إلى مستوى التنفيذ.
- المشاركة الجماهيرية لا تقتصر على مكان محدد ولا تتقيد بحدود جغرافية معينة، فقد تكون على نطاق محلي إقليمي وقومي.
- المشاركة توجد الفكر الجماعي للجماهير، حيث تساهم في بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك والرغبة في بذل الجهود المساندة للحكومة والتخفيف عنها.[1]

المطلب الثالث:أشكال ومستويات المشاركة السياسية

للمشاركة السياسية عدة اشكال ومستويات وذلك على اختلاف الخلفيات الفكرية للباحثين والدارسين في معظم لحقول العلمية على غرار حقل العلوم الاجتماعي والإنسانية وحقل العلوم السياسية.

أولا: أشكال المشاركة السياسية:

هناك عدة تصنيفات للمشاركة السياسية وهي كما يلي:

- **المشاركة السياسية الدورية:** ويشترط أن تكون المشاركة الدورية كما يلي:[2]

منظمةللإنتخابات وفقا للدوريات التي يحدها الدستور.

حرة وتعني عدم وجود ضغوطات على الناخب والمترشح والسماح بحرية التعبير المتساوي والتكافؤ في الإمكانيات التي تضمن حرية الرأي.

نزيهة أي أن الاطر الرسمية والوسطية تضمن حياة المؤسسات العامة مما يكرس ميزة التعددية.

- **المشاركة السياسية الدائمة:** وهي تدعم التنمية السياسية من خلال حق التجمع والدخول في الجمعيات وإنشاء أحزاب سياسية والمشاركة الدائمة هي شاملة اكثر فعالية لإيصال حاجات

[1] بقدور بن عطية سناء، المرجع السابق، ص.8

2 سعاد بن قفة، **المشاركة السياسية في الجزائر آليات التقنيين الأسري نموذجا(1962-2005)** ، (أطروحة دكتورة منشورة) ، بسكرة 2011-2012 ، ص.92

المجتمع، حيث تعتبر مصدر طاقة للنظام السياسي حسب دافيد استون لضمان استقراره وفعاليته التمثيلية.

- **المشاركة السياسية الوظيفية:** تمثل آليات وظيفية معقدة تقوم بتحريك دواليب الاتصال المستمر أو الظرفي بين الحاكم والمحكوم بصفة تفاعلية غير محدودة ولا استثنائية، وتقوم بالمساهمة التمثيلية للمواطنين في المؤسسات المحلية كالبلدية أو الجمهورية والمجالس الشعبية الولائية لاتخاذ قرارات متعلقة بالتنمية على المستوى الوطني.[1]

ثانيا: مستويات المشاركة السياسية:

تعددت رؤى المفكرين حول مستويات المشاركة السياسية وهذا ما عكس من تعريفاتها المختلفة، فانطلاقا من تعدد النشاطات السياسية وفكرة أن النسب الحقيقية للمشاركة السياسية تختلف من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى وتناقضها الملحوظ حيث أن هناك 03 فئات للمشاركة السياسية:

اللامبالونapathetics: " وهم أولئك الذي لا يشاركون أو انسحبوا من العملية السياسية".

المتفرجونsectators: " وهم لأفراد قليلو التفاعل مع العمليات السياسية وهي تشكل الغالبية من المواطنين".

المجالدونgladaitators: "وهو الإيجابيون أو المقاتلون في السياسة تشكل النسبة الأقل من المواطنين المشاركين".[2]

والملاحظ أن فكرة المشاركة السياسية ما هي إلى عمل نابع من الإرادة الحرة للمواطن ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة مستويات وفقا لدرجة الإتمام بالممارسة السياسية وهي:

1سعاد بن قفة ، مرجع سبق ذكره، ص.93

2حريزي زكرياء، **المشاركة السياسية للمرأة العربية و دورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية–الجزائر نموذجا–** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص:سياسيات عامة و حكوماتمقارنة،جامعة الحاج لخضر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،2010–2011 ، ص16.

المستوى الأول: وهو المستوى الذي يمثل الممارسة الفعلية للنشاطات السياسية وهو المواطنون الدين يمارسون نشاطات سياسية مختلفة، وهو المستوى الأعلى وهم ممارسو النشاط السياسي، وتتمثل فيما يلي:[1]

1. المشاركة في الحملات الانتخابية.
2. عضوية منظمة سياسية.
3. الحديث في السياسة مع الأشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.
4. حضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر.
5. التبرع لمنظمة أو مترشح.
6. توجيه رسائل بشأن قضايا السياسة للمجلس النيابي وذوي مناصب السياسة والصحافة.

المستوى الثاني: المهتمون بالنشاط السياسي: يحتوي على مجموع المواطنين المهتمون بالنشاط السياسي الذين يصوتون في الإنتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

المستوى الثالث: الهامشيون في العمل السياسي: يشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ، لا يخصصون أي وقت أو موارد له إن كان بعضهم يفضل المشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات ، عندما تكون لهم مصلحة مباشرة مهددة ، بناء على هذا التصنيف يمكننا القول أن اتساع دائرة المجتمع التي تنتمي للمستوى الثالث ، تعتبر أحد المقاييس التي يمكن أن تفسر أزمة المشاركة السياسية.[2]

المستوى الرابع :المتطرفون سياسيا : وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة على أساليب العنف.[3]

1أحمد سعيد تاج الدين، **الشباب و لمشاركة السياسية** ، مصر ، دار المصرية اللبنانية، د.س.ن، ص.16

2أحمد سعيد تاج الدين، المرجع السابق، ص12

3 مصطفى الصوفي ، الجماعات المحلية و التنمية السياسية ، منشور على https://www.safipress.com/implexphp?suit
تاريخ الإطلاع يوم :24-04-2022 على الساعة 10

وبالتالي يختلف مستوى المشاركة السياسية من دولة لأخرى وترجع ذلك إلى مدى توافر الظروف التي تشجع أو تحد من المشاركة السياسية، وبالتالي يرى بعض الباحثين على أن التصويت في الانتخابات هو أبرز صور المشاركة لما له من علاقة بارزة بين الأفراد والنظام السياسي، فمن خلال التصويت تحدث نوع من التبادل بين الأفراد والحكومات.[1]

المطلب الرابع: وسائل المشاركة السياسية

شكل 1: درجات سلم وسائل المشاركة السياسية

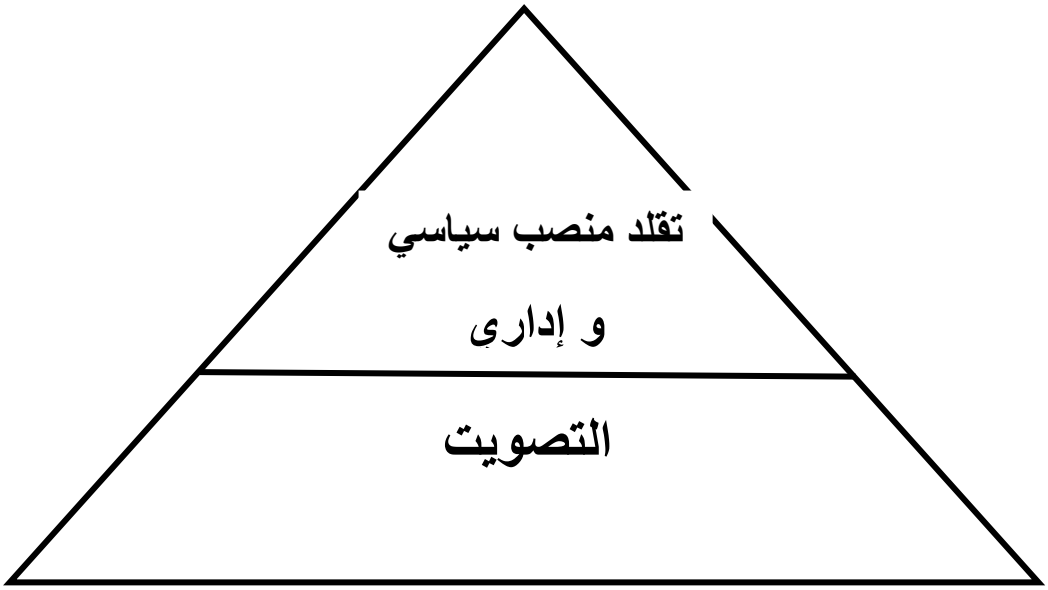

المصدر: إعداد الباحثة

إن وسائل المشاركة في الحياة السياسية تتعدد و تتنوع ، حيث يركز أساتذة علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية أن مستوياتها متباينة و الملاحظ بصفة عامة على أن هذه الأراء تتفق على احتلال التصويت أدنى درجات سلم وسائل المشاركة و البعض الآخر يصوغ نماذجها في شكل هرمي على قمته تقلد منصب سياسي أو إداري و التصويت في أسفل ذلك الهرم.

1أحمد سعيد تاج الدين ،المرجع نفسه ،ص.12

لكن البعض انتقد هذا الإهتمام بتقلد المنصب السياسي والإداري كأهم وسيلة للمشاركة باعتباره غير مؤثر على الفرد في الحياة السياسية، فكم من مسؤول سياسي تقلد منصبا رسميا ولم يزد دوره عن دور الموظف العام.

يتضمن هذا الجزء من دراسة الانتخابات باعتبارها أهم أكثر الوسائل شيوعا مما يستوجب التطرق إلى أهميتها الطبيعية القانونية للانتخاب وعلاقته بالأحزاب السياسية لما لهذه الأخيرة من دور في التمثيل السياسي.[1]

1.المشاركة السياسية عن طريق الانتخابات:

الفرع الأول: تعريف الإنتخاب

" في الفقه الفرنسي يعرف الانتخاب بأنه ممارسة حق الاختيار على نحو تتسابق فيه الإدارات المؤهلة لتلك الممارسات".

فيما يظهر في هذا التعريف أن الإنتخاب عمل جماعي ومشروط.

حيث يضيف الفقه الدستوري إلى أن الإنتخاب وصف سياسي يعبر فيه الناخبون عن السيادة الوطنية حيث يشمل انتخاب رئيس الدولة والإنتخابات التشريعية.

يعتبر التصويت أكثر انماط المشاركة السياسية شيوعا، حيث تعرفه الأنظمة الديمقراطية والغير الديمقراطية من السواء بين المرشحين واختيار شاغلي المناصب السياسية بدرجة كبيرة من الحرية، ولكن الإنتخابات في الأنظمة التسلطية إداة مهمة في للسلطة يستخدمونها للدعاية وكسب التأييد والشرعية ، أكثر منها أداة للاختيار السياسي الواعي والتأثير في شؤون الحكم والسياسة من قبل الجماهير، لهذا قد يعتبر الإمتناع عن التصويت نوعا من الإحتجاج الصامت، فاليوم أضحى التصويت أحد خصائص المجتمع المعاصر في جميع تطلعاته لأنه يمثل الوسيلة الوحيدة للتعبير المنظم عن الرأيداخل المجتمع.[2]

---

1 دريس نبيل، **المشاركة الجزائرية في الجزائر دراسة حالة الإنتخابات المحلية28-02-2007**، أطروحة دكتوراه منشورة ، جامعة الجزائر 3، 2009، ص.109

2دريس نبيل، مرجع سبق ذكره ،ص.110 ، ص.111

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للإنتخاب

اختلف الفقهاء حول طبيعة الانتخاب ، هناك من كيّفه على أنه حق شخصي، وظيفة سلطة قانونية و حق سياسي.[1]

➢**الإنتخاب حق:** الإنتخاب حق شخصي لكل مواطن لا يمكن انتزاعه و يعترف به المشرع لكل إنسان باعتباره عضوا من المجتمع ، ويثبت هذا الحق لكل فرد له صفة المواطنة ، حيث لا يمكن إلزام الفرد بمباشرته ، فهو اختياري وهذا منطق المبدأ الديمقراطي، ونظرا لأن الإنتخاب حق شخصي يكون للناخب حرية التصرف فيه[2].

➢**الإنتخابوظيفة:** يعد الانتخاب وظيفة اجتماعية ، يرتكز على وحدة السيادة التي لا تقبل التجزئة ، يمارسها المواطنين تضمن حسن الإختيار وتوفر لهم الكفاءة في ممارستهم للسلطة.[3]

➢**الإنتخاب حق ووظيفة:**الإنتخاب يجمع بين فكرتي الحق والوظيفة، فهي حقوق فردية نيابية ، فلو كان الإنتخاب مجرد وظيفة لما اعترف به المشرع عند تدخله دائرة الناخبين أو اشترط نصابا ماليا ، فالناخبون يعملون من أجل تحقيق المنفعة العامة[4].

الفرع الثالث: النظم الإنتخابية

يقصد بالنظم الإنتخابية الظروف التي يتم فيها اختيار الناخبين لنوابهم ليقوموا بتمثيلهم في المجالس الإنتخابية ، حيث تختلف هذه الأخيرة باختلاف الوسائل الفنية التي تتبعها الدولة في إعداد نتائج الإنتخابات وتحديد المرشحين الفائزين فيها.

تصنيفات الإنتخابات:

➢**الإنتخاب المقيد:** يتم وضع قيود وشروط معينة للمشاركة فيها، هذا النوع لا يناسب المجتمع الديمقراطي.[5]

1داود الباز، **حق المشاركة في الحياة السياسية**، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002، ص34

[2]داود الباز، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة

3ناجي عبد النور،**مقدمة في دراسة السياسة العامة،عنابة** :دار العلوم للنشر و التوزيع ،2014،ص.184

[4] سليمان محمد الطماوي، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، دار الفكر العربي، 1988، ص208.

5 موسى بودصان ، **قانون الإنتخابات الجزائري** ، البليدة ، دار مدني للطباعة والنشر و التوزيع ،2006، ص.16

الإنتخاب غير المقيد: يعطي كافة الأفراد الحق بالمشاركة في العملية الإنتخابية، هذا لا يعني إعطاء حق الانتخاب لكل فرد بدون شروط ، لكن تبقى شروط العامة لا تتنافى مع حق الإنتخاب العام مثل الجنسية ، السن والأهلية .

وعليه تقسم النظم الانتخابية إلى أنواع عدة نذكر الأكثر شيوعا منها باختصار:

الإنتخاب المباشر: يقوم فيه الناخبون بانتخاب مباشر لممثليهم إلى الهيئة المعنية ، هذا النوع هو الأقرب للديمقراطية المباشرة.

الإنتخاب غير المباشر: يقوم فيه الناخبون باختيار مندوبين عنهم يقومون بدورهم باختيار ممثليهم لهيئة معينة.

الإنتخاب الفردي: يقصد به ذلك النظام الذي يقوم فيه الناخبون في دائرة انتخابية معينة بانتخاب فرد واحد يمثلهم لا غير، هذا النوع يمتاز بالبساطة حيث يسهل عملية اختيار الناخب لممثله و يرجع أساسا للتقييم الصغير للدائرة الإنتخابية بحيث غالبا ما يكون الناخب على دراية جديدة بالمترشحين من ثم يتسنى له اختيار المرشح الصالح.

الإنتخابات بالقائمة: ينصب هذا النوع على قائمة تتمثل في عدة ممثلين أو نواب و عليه فإن تقسيم الدوائر الإنتخابية في هذا النوع من الإقتراع يختلف عن الإنتخاب الفردي حيث يتم تجزئة الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة.

الانتخاب الشامل: تكون فيه البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة ، تجرى فيها عملية الإنتخاب من خلال التنافس بين المرشحين للفوز في هذه الإنتخابات.[1]

الانتخاب حسب الدوائر: تقسم فيه البلاد إلى عدة دوائر انتخابية ، تعطى كل دائرة عدد معين من المقاعد يتناسب مع عدد سكانها ،فيجرى التنافس بين المرشحين في كل دائرة للفوز بهذه المقاعد.[2]

---

[1] موسى بودصان ، مرجع سبق ذكره ، ص.16

[2] موسى بودصان، المرجع نفسه ،ص.17

إن دراسة هذه النظم تبرز أن تعدد هذه النظم الإنتخابية لا يعني تطبيق كل منها وترك بعض منها، لكنها تترابط فيما بينها لاختلاف النظرة التي يتم التقسيم على أساسها كما تعتبر هذه الأنظمة طرقا معدة من أجل التطبيق الأمثل للديمقراطية مع التحفظ على ديمقراطية الإنتخاب الغير المباشر ، فلا يتميز فيها النظام بذاته عن غيره، بل يفضل حسب درجة ملائمته للظروف السياسية للدولة التي يطبق فيها النظام.[1]

2. الأحزاب السياسية وتأثيرها على الإنتخابات:

تعمل الأحزاب على توضيح مشاكل الشعب ، واقتراح وسائل حلها، بذلك تتكون لدى الأفراد ثقافة سياسية تمكنهم من المشاركة في الشؤون العامة ، تساعدهم على تكوين نخبة ممتازة من الأفراد ، تعمل على تحقيق الإختلاف التي يعجز عن تحقيقها فردا أو مجموعة قليلة من الأفراد.

1.تعريف الأحزاب السياسية: هي مجموعة من الأفراد هدفها تحقيق أهداف معينة عن طريق السلطة السياسية ، وفق العقيدة التي تحكم سلوكه إذ يعتبر أحد مؤسسات النظام السياسي التي تساهم في ترجمة أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع.[2]

2.وظائف الأحزاب السياسية:ا

تقوم هذه الأحزاب بعدة وظائف من بينها مايلي :

- **العمل على نشر إيديولوجيتها بين الناخبين:** يعمل كل حزب سياسي للحصول على أكبر حزب سياسي على أكبر عدد من الناخبين و إقناعهم بإيديولوجيته وبرنامجه الإنتخابي، فعلى الحزب أن يكون قادرا على التعبير عن آمال وأفكار المواطنين ، لكي يشعر الناخب بانتمائه للحزب، فهذا مايجعلالحزاب السياسية تساعد على إيجاد وتنمية الوعي السياسي لدى المواطن أثناء نشر إيديولوجيتها ، التي تعمل على مواجهة الأحزاب الأخرى وتنتقد برامجها، فالمعلومات التي تقدمها الأحزاب تثير الرأي العام وتمنحه فرصة الإختيار عند الإقتراع.

---

[1] مصطفى عفيفي ،**نظامنا الإنتخابي في الميدان** ، القاهرة ، مكتبة سعسد رأفة ،1984،ص.25

[2] إبراهيم درويش، النظام السياسي، ط4، القاهرة، دار النهضة العربية، 1978، ص159، 160.

- **اختيار مرشحي الأحزاب:** الأحزاب السياسية تختار مرشحيها في الانتخابات تقدمهم للناخبين، إذ نجد مرشحين يتقدمون للإنتخابات مستقلين عن أي حزب سياسي (مترشحين ، أحرار) ويفوز البعض منهم في الإنتخابات، لكن نرى أن أغلب المرشحين الذين يفوزون في الإنتخابات يكونون مرشحي أحزاب قوية ، هذا يعود إلى أن عملية الدعاية الإنتخابية تكلف مبالغ طائلة لذا يضطر أغلب المرشحين للاعتماد على الحزب لتمويلها و حصولها على أغلبية الأصوات.
- **إقامة اتصال بين الناخبين والنواب:** إن النواب وأعضاء المجالس الشعبية يتوجهون إلى دوائرهم لعقد الإجتماعات بغرض تقديم المعلومات اللازمة للناخبين ، يتعرفون على احتياجاتهم، حيث تتم تلك اللقاءات دون وساطة الأحزاب لأن للنواب مصلحة في الإحتفاظ بصلتهم وعلاقتهم مع الناخبين لكي تدعم ثقتهم و ضمان إعادة انتخابهم.
- **العمل على حل الخلافات داخل البرلمان:** بتطور الأحزاب السياسية اصبح أعضاء [1] البرلمان الذين ينتمون إلى حزب واحد ، يتجمعون في جماعات برلمانية بواسطتها يتم اختيار أعضاء اللجان البرلمانية ، تنظيم نشاط النواب المنتمين إلى حزب واحد خاصة ما يتعلق بمسألة التصويت.
- **الرقابة على الصراع من أجل السلطة:** تتمثل الوظيفة الأساسية للأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية في الرقابة على الصراع ، من أجل السلطة وتوجيهها، فوجود الأحزاب السياسية ضروري لتأكيد المعارضة.
- **تربية المواطن سياسيا:** تعمل الأحزاب السياسية على تربية المواطن سياسيا تساهم في تثقيفه ويتم ذلك بمشاركة النخب في مشاكل الحلول اللازمة ، ومن ثم تتكون لدى الأفراد ثقافة سياسية تمكنهم من المشاركة في المسائل العامة والعمل على تقدمها[2].

---

[1] درسي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص123.

[2] دريس نبيل، المرجع نفسه، ص123.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للمشاركة السياسية

ظهرت العديد من النظريات التي عالجت ونظّرت في المشاركة السياسية كونها ظاهرة سياسية تفرض نفسها إلى الوجود لابد لها أن تستند إلى تصورات نظرية ومن بين النظريات نجد مايلي:

المطلب الأول: نظرية المدخل البنائي الوظيفي

إن رواد المدرسة البنائية الوظيفية وعلى رأسهم **تالكوتبارسوتز** ينظرون إلى المجتمع باعتباره نسق متداخل العناصر، لا يمكن فهمه إلا بواسطة فهم مكوناته ، أن النظام السياسي في ضوء علاقة تكاملية بالنظم الأخرى باعتباره طبقة إيجابية للنسق الأكبر في المجتمع ، أي أن المشاركة السياسية للأفراد في إطار ديمقراطية حقيقية تؤدي دورا إيجابيا في المجتمع ، و هذا ما يسميه **بارسوتز** بالقوة وهي السلطة التي تتبع في تصوره من أهداف جماعية متفقة عليها[1] .

إن المنظور الوظيفي يقوم أساسا عى تحليل و تفسير السمات البنائية و العمليات الإجتماعية ، التي تميز المنظمات ،حيث يحدد العناصر البنائية التي يجب توفرها في التنظيم وهي كالأتي:

- وجود جماعة ثابتة لها قيم تضامنية.
- وجود مجموعة من الأهداف المحددة و الواضحة التي ترسم أبعاد التنظيم و نشاطاته و تبرر وجوده و تحافظ على بقائه .[2]

- إتباع تنظيم دقيق لنشاطات الأفراد بطريقة تضمن أفضل للعمل .
- وضع نظام رئاسي يحدد واجبات و حقوق كل عضو داخل التنظيم .

---

[1] سمية بوهالي، **أهمية المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، فرع التنظيم السياسي والإداري، تخصص إدارة محلية، 2018-2019، ص30.

2عليوة علي ،**الإتجاه البنائي الوظيفي في دراسة التنظيم** ، مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الإنسانية، المجلد 4، العدد3، أكتوبر 2019،ص.165ص.168

- وضع نظام محدد الإتصال يحدد القنوات و المسارات التي تنظم العلاقات الرئاسية بين كافة المستويات داخل التنظيم.

_ وجود نظام قانوني يضبط سلوك الأفراد .

_ حيث يرى**بارسونز** أنه يمكن تحليل البناء التنظيمي(الوظيفي) من زاويتين:

_وجهة النظر الثقافية التي تستخدم قيم النسق و تنظمها في سياقات وظيفية مختلفة

وجهة نظر الجماعة أو الدور و هي التي تتناول التنظيمات الفرعية و "أدوار الأفراد" الذين يشاركون في أداء التنظيم لوظائفه .[1]

المطلب الثاني: نظرية الصراع الطبقي الكلاسيكية الماركسية

حيث ترى هذه النظرية أن الصراع الطبقي ينتهي بانتصار طبقة العمال البرولوتيريا على الطبقة البورجوازية ويتحول النظام من رأسمالي إلى اشتراكي.

تعتبر نظرية ماركس من بين أكثر النظريات التي حظيت باهتمام كبير من قبل المفكرين و العلماء ، نظرا للتفسيرات و التحليلات العلمية التي قدمتها حول ظاهرة الصراع و التناقض الحاصل داخل المجتمع الرأسمالي ، نتيجة تعارض المصالح و الأهداف بين الطبقتين ، حيث يعترف ماركس بحقيقة أنه لم يكتشف وجود الطبقات و لا الصراع [2]

الطبقي ، فيقر ببقية بعض المفكرين البرجوازيين الذين أشاروا لهذه المفاهيم في تطرقهم

لبعض القضايا الإجتماعية ، حيث يقول ماركس في الرسالة أرسلها إلى المفكر ويدماير 1852:" أما فيما يتعلق بي الآن ، فليس لي الفضل في اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع الحديث ، و لا الفضل في اكتشاف الصراع فيما بينها فقد سبقني بوقت طويل مؤرخون برجوازيون إلى عرض التطور التاريخي للصراع الطبقات هذا ، و إقتصاديون برجوازيون إلى تشريحه إقتصاديا ".[3]

1علیوة علي ،**الإتجاه البنائي الوظيفي في دراسة التنظيم** ، مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الإنسانية، المجلد 4، العدد3، أكتوبر 2019،ص.165ص.168.

زياد فيصل ، مختار ديدوش محمد، **نظرية الصراع الإجتماعي من منطق كارل ماركس إلى منطق رالف داهرندوف،** مجلة دراسات في علوم الإنسان و الجتمع، المجلد 2، العدد2 ،ص.385،ص.[2]386

[3](مراسلات ماركس ، إنجلز،1973)

وفي إطار رؤية الاتجاه الماركسي للمشاركة السياسية فإن تصور في الاتجاه الديمقراطي الحقيقي لا يمكنه أن يقوم إلا في مجتمع اشتراكي خال من الطبقات التي تسوده حكم العمال ، والتي في ظلها تتحقق الديمقراطية مدارها ، بحيث تصبح للوهلة الأولى ديمقراطية الفقراء ثم ديمقراطية الشعب كله وليست ديمقراطية حقائب المال.[1]

المطلب الثالث:النظرية الشعبية الديمقراطية

هي فكرة الديمقراطية المباشرة القائمة على الإستفتاء و غيره من وسائل التمكين و تمثيل الإرادة الشعبية ، حيث تقدم هذا المصطلح من الفلسفة السياسية الشعبوية كنسخة ديمقراطية كاملة لهذه الإديولوجية التمكينية الشعبية ، حيث استخدم **والت ويتمان** الكلمة في أفاق الديمقراطية ووصفا للمفهوم الغامض للديمقراطية الجماعية مع الإقتراع العام لنوع مباشر و تشاركي تقريبا دافع عنه ، لقد اعترف بأن النظام لديه بعض المخاطر لكنه يبرر نفسه عمليا وراء إدّعاءات الفخر و الأمال الجامحة .[2]

حيث كتب **ويتمان** أفاق الديمقراطية ردًا على انتقاد للإقتراع العام و الديمقراطية الكاملة **لتوماس كارليل** في كتيبات اليوم الأخر ، الذين اعتبروا أن النظام الديمقراطي الشعبي هو عدد كبير جدا من الحقوق الممنوحة من الجماهير الغير المتعلمة من الناس ، حيث يجب الإحتفاظ بالحكم في أيديهم من المثقفين و الأرستقراطيين ، لقد تكررت هذه الإنتقادات مرات عديدة كوسيلة لإظهار الديمقراطية الشعبية ، على أنها مجرد كلمة لحكم الغوغاء بما أن الديمقراطية الشعبية هي مثال الديمقراطية المباشرة و التشاركية القائمة على القاعدة الشعبية ، فلاتوجد قيم محددة تماما ، تتجاوز دعم هذا النوع من الديمقراطية على الأنواع الأكثر تمثيلا ، لكن تم إجراء بعض المحاولات لتحديد المثل الديمقراطية الشعبية القائمة على فكرة أن هذه الديمقراطية المباشرة ليست سوى خطوة لديمقراطية كاملة .

---

[1] سمية بوهالي، المرجع السابق، ص31.

[2] رند عتوم ، **ماهي الديمقراطية الشعبية ؟**، تم التصفح بتاريخ 29 ماي 2022 على الساعة 11:03

ترى أن الديمقراطية تتطلب أن يتفاعل المواطنون بصفة مستمرة من المناصب الحكومية فيما يختص بالسياسات العامة فكلما زادت مناقشة الناس لشؤون السياسة كلما زادت مشاركتهم الفعالة في التصويت، وينشأ بذلك التنافس على المشاركة المحلية في الأحزاب الجماهيرية، كما ينظر إلى المشاركة الشعبية على أنها مقوم أساسي للحكومة الديمقراطية داخل المجتمع.[1]

وعلى غرار المشاركة الديمقراطية فهي تحتوي نظريا على مجموعة كبيرة من الإتجاهات و الآراء و الأفكار السائدة ، التي تحتوي ضمنيا على إشتراك جميع الأفراد بما فيه منظماته الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية ، التي تسير إدراة شؤون المجتمع ، بمعنى أدق فإن المشاركة الديمقراطية يقصد بها ذلك الترابط في القرارات المتعلقة بالمصلحة العامة للأفراد الخاضعيين لهذه القرارات في ظل الظروف الإجتماعية و العمليات [2]

التفاعلية المتعلقة بالمؤسسات و المنظمات الإجتماعيةذاتها .

إن المشاركة الديمقراطية تعتبر ظاهرة إجتماعية ذات متغيرات عديدة يحددها الواقع الفعلي بأربعة أبعاد على الأقل و يربطها مع التفاعلات المختلفة و هي :

- لقيم الكامنة التي توجه مختلف الممارسات و تحدد الأهداف العامة .
- المشاركة ذاتها التي تتسم به في ظل النظم السياسية المختلفة .
- القيود السياسية و الفرص لظهور العمليات التي تتعلق بالمشاركة .
- نتائج المشاركة المتوقعة على مستوى الفرد، الجماعة ، المنظمة و المجتمع المدني تعكس حصيلة المشاركة كمًا و كيفًا .

إن تواجد الأبعاد الأربعة هي التي تحدد مجال المشاركة الديمقراطية ، و لو لم تكن بالشكل الكامل إلا أنّها تعد المحاور الرئيسية التي تحدد المشاركة الديمقراطية في أبعادها المستوحاة لتصبح منظورا حقيقيا لمدى الممارسة الديمقراطية ومهما كانت درجة مستواها الفعلية و العملية.

---

[1] رند عتوم، مرجع سبق ذكره

[2] أحمد بوذراع ، **أبعاد المشاركة الديمقراطية رؤية تحليلية** ، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية لجامعة باتنة، العدد3،ص.123،ص124

وعليه فإن واقع المشاركة الديمقراطية ماهو إلا مؤشر التغير الحاصل في سلوك المشاركين على الرغم من أن هناك أسس و مبادئ قائمة تعمل على تحاشي التناقض اللفظي لمفهوم المشاركة الديمقراطية و التي يمكن حصرها فيما يلي :

- المساواة السياسية : و يعني بها كل عضو في المجتمع له الحق في المشاركة بصورة مباشرة على أساس الإدلاء بصوته لأي شخص ينوبه خاصة فيما يتعلق بكل القرارات التي تمسه .[1]
- التمثيل: و يقصد به أن لكل عضو بعض من حقوقه المنصوص عليها شرعا في التنفيذ لمن يقع عليه الإختيار .
- الكفاية في التنفيذ الكامل للأهداف ذات المسائل الحيوية بالنسبة للجميع.

و مهما أطلنا التحدث عن دور المشاركة الديمقراطية ، يبقى أمرها ضروري و أساسي في تحرير الإنسان من نير الظلم ، الإستبداد السياسي و حتى الإجتماعي للحكام و الأنظمة الفاسدة .[2]

المطلب الرابع: نظرية الإختيار العقلاني

تعتبر نظرية الإختيار العقلاني من أبرز النظريات العلمية التي نشأت بمجال الإقتصاد وامتدت منه إلى بقية العلوم الإجتماعية، حيث أصبحت من أولى النظريات بدراسة السلوكيات السياسية والإقتصادية بمطلع القرن 20 ، لتغدو في بداية القرن21 طريقة نموذجية لدراسة السلوك السياسي و الإقتصادي وقد شكلت هذه النظرية بإفتراضاتها ووحدة تحليلها و تطبيقاتها جدل واسع في العلوم السياسية ، إذ كان معظم الباحثين في العلوم الإجتماعية قد أكدوا على أن العقلانية هي أهم ما يميز أفعال البشر ، فهم ذهبوا للتأكيد على أن هناك مكونات غير عقلانية أيضا في السلوك البشري ، فسلوك الإنسان تحدد بالنسبة لعلماء الإجتماع منهم عالم الإجتماع**ماكس فيبر** 1926 ، موجهات قيمية و عاطفية ، هنا تأتي نظرية الخيار العقلاني لتأكد على أن السلوك الإنساني تفسره القرارات المبنية على الإختيارات العقلانية الرشيدة فقط مع إستبعاد الغير عقلانية في السلوك البشري، قد تقوم هذه

[1] أحمد بوذراع، مرجع سبق ذكره،ص.124
[2] أحمد بوذراع ، مرجع سبق ذكره، ص.129

النظرية بمحتواها الفلسفي و الإقتصاي و السياسي و السوسيولوجي على إفتراضات مفادها أن البشر عقلانيون راشدون ، يحسبون خيارات[1]

الربح و الخسارة لأي فعل أو قرار قبل القيام به أو إتخاذه ، أي أنهم يقومون بحسابات عقلانية للمفاضلة مابين الخيارات المتاحة أمامهم ، لأنهم عقلانيون يقارنون بين البدائل لإختيار أحدها بحيث يحقق القرار المتخذ أمرين متلازمين الربح و المصلحة الذاتية وعليه يكون الفعل أخلاقيا أن المحتوى القيمي ينجح بكونه مبينا على حسابات عقلانية و يصب في المصلحة الشخصية للفرد.

ويمكن تحديد أشهر النماذج (pradigms) التي طبقت فيها الإختيار العقلاني في العلوم السياسية و هي كالتالي :

نموذج الألعاب: و هو نموذج يعتمد على حسابات رياضية بغية توضيح التنافس القائم بين مجموعة محدودة من اللاعبين ، الذين يتوجب عليهم بالشكل الذي تحسم به النتيجة لصالح كل فرد في الفريق ، للوصول لهذه النتيجة يفترض أن يكون كل لاعب عقلانيا يسعى لمصلحته قبل مصلحة الفريق الذي ينتمي إليه .

السياسية الحزبية : تقوم من خلال تطبيق افتراضات نظرية الإختيار العقلاني في إطار السياسة الحزبية ، يكون بتأكيد على أن كل حزب سياسي يسعى في نشاطاته إلى إدراك مصالحه و ربما جنبا إلى جنب مع السعي إلى تحقيق الديمقراطية في الحكم .

التشريع : وفقا لنظرية الإختيار العقلاني يسعى أعضاء المجالس البرلمانية أولا إلى تحقيق مصالحهم الشخصية و تتبعها ربما المصالح العامة .[2]

---

[1] سمية بوهالي، مرجع سبق ذكره، ص31،ص.32

2ندى أسامة ملكاني، **نظرية الإختيار** العقلاني في العلوم السياسية https://www.m.ahewar.org تم التصفح يوم 29 ماي 2022 على الساعة 11:40

تشكيل الإئتلافات: قد يفسر تشكيل الإئتلافات وفقا لنظرية الإختيار العقلاني ليس فقط بالأسباب المعلنة أو المعروفة لأغلب الأفراد المنظمين للإئتلاف ، بل أيضا قد تكون وسائل مستخدمة من قبل بعض الأفراد التي تسعى لتحقيق مصالحهم الراشدة العقلانية.

إن تطبيق نظرية الإختيار العقلاني في السياسة يقترب من الواقع لأن فكرة " المصلحة العامة" مفهوم غير واضح ، قد يختلط بالصالح الخاص لممارسي السياسة ، لكن النقد المعياري الأخلاقي لنظرية الإختيار العقلاني ، يقوم على نقطة إرتكازها في التحليل على الفرد ، أن الفعل يكون أخلاقيا حينما يكون عقلانيا قائم على الحسابات و المفاضلات. [1]

[1] ندى أسامة ملكاني، مرجع سبق ذكره

خلاصة الفصل:

تعرضنا آنفا إلى أن المشاركة السياسية واحدة من أهم متطلبات ودعائم أي نظام سياسي من جهة، تعبيرا عن مساحة الديمقراطية والحرية التي يوفرها هذا النظام من جهة أخرى فهي أداة ووسيلة فعالية لتحقيق الديمقراطية للمجتمع.

كما تعتبر المشاركة السياسية الأداة الفعالة لمشاركة الأفراد في العملية السياسية، وذلك للخصائص التي تمتاز بها ، حيث أن المشاركة حق وواجب في آن واحد، فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب والتزام في نفس الوقت ، فهو مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اتجاه قضايا مجتمعه ، إضافة إلى أنها عملية إجتماعية شاملة ومتكاملة تجمع كل المجالات.

إضافة إلى ذلك المشاركة السياسية تعتبر مبدأ وأساس في النظام السياسي الديمقراطي في الدولة ، حيث أنها كلما زادت المشاركة السياسية زاد الوعي وانتشرت المساواة في عملية تقرير المصير للشعوب.

فما سبق يتضح لنا أن المشاركة السياسية هي مجموع الأنشطة التي يمارسها المواطنون التي تستهدف بصورة أو بأخرى للتأثير على عملية اختيار رجال الحكم ، أو التأثير في الأفعال والسياسات التي يقومون بها ، أو حتى الإنخراط في العملية السياسية من خلال الترشح وتولي المناصب السياسية فلا يمكننا اختزالها في وسيلة أو أسلوب وحيد ، بل تتعدد من حيث أشكالها ، مجالاتها و أساليبها .

تكمن أهمية المشاركة السياسية في ذلك الترابط العضوي بينها و بين عملية التنمية في كافة الدول وفي كافة المجتمعات، لأن غيابها يولد أزمة تساهم في انعدام الإستقرار السياسي والأمن الذي بلغ دورا كبيرا في عملية إعاقة التنمية بشكل عام.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للبناء الديمقراطي

تمهيد

الديمقراطية هي أسلوب حكم و طريقة حياة ، هدف و نموذج ، قبل ذلك هي فلسفة سياسية تمثل الصفة السياسية في مسؤولية الحكام عن أفعالهم اتجاه المواطنين الذين يمارسون دورهم السيادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، عن طريق ممثليهم المنتخبين شرعا في ممارسة كافة حقوقهم السياسية و الغير سياسية ، و الرقابة بكل حرية على كل مايدور داخل دوائر صنع القرار في الدولة ، من خلالها يكون للشعب السلطة العليا في مقاربة وظائفه التمثيلية ، ليصبح النظام الديمقراطي يعلو فوق السلطة العامة التشريعية التنفيذية و القضائية ، ليكون له الكلمة العليا ، لأن كل هذه السلطات أي السلطة العامة تحكم باسم الشعب و تستمد سيادتها منه.

المبحث الأول: ماهية الديمقراطية

الديمقراطية هي مفهوم واسع ، ساهم في إثرائه عبر عقود طويلة من الزمن الكثير من المفكرين السياسيين كل حسب نظره لهذا المفهوم ، فجاء إطار كبير يجمع في داخله العديد من التيارات الفكرية التي تتفق على بعض العروض العامة و تختلف في معظم التفاصيل ، فيبدو أن الديمقراطية قد تبلورت بمرور الزمن في الديمقراطيات الحديثة المطبقة بشكل أو آخر في الغرب .

المطلب الأول: التعريف بمفهوم الديمقراطية

تعريف الديمقراطية لغة و اصطلاحا:

- **لغة:** يعود أصل كلمة الديمقراطية إلى "الإغريق و اليونان" ، تعد تركيبا بين "Demos" شعب، سلطة "Cratus"، فالديمقراطية من حيث اللغة تعني حكم أو سلطة الشعب.[1]
- **اصطلاحا:** رغم أنه لا يوجد تعريف جامع ومانع للديمقراطية فهي مفهوم سياسي يؤثر في المجتمعات التي تمارس فيها و تتأثر بها ، حيث يعرفها المبشرون على أنها "حكم الشعب للشعب لصالح الشعب".[2]

جوهر الديمقراطية هو المساواة ، النظم ، المؤسسات والعلاقات في كل المجالات السياسية والاقتصادية ، التي تسمح للإنسان بتطوير إمكانية وإطلاق قواه الكامنة لتحقيق الذات.[3]

أهمية الديمقراطية:

للديمقراطية أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي:[4]

1فايز الربيع ، **الديمقراطية بين التأصيل النظري و المقاربة السياسية** ، عمان ، دار النشر و التوزيع ، 2004 ، ص.24

2مصطفى النجار، **تطور الفلسفة السياسية من صلون حتى ابن خلدون**، القاهرة، الدار المصرية، السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص23.

3أحمد طلعت، **الوجه الآخر للديمقراطية**، الجزائر، الطريق للنشر والتوزيع، 1990، ص47.

4أحمد الجربيع، **النظرية الديمقراطية**، ص9.

- تحقيق الاستقرار السياسي عن طريق إيجاد نظام يستطيع من خلاله الشعب انتخاب ممثليه في البرلمان دون تغيير الأسس القانونية للحكم.
- الحد من الفساد، فعند تطبيق الديمقراطية يقل الفساد وتزداد المراقبة والمساءلة والشفافية.
- انخفاض معدلات الحركة الإرهابية ، حيث تزداد الحركة الإرهابية في الأنظمة التي لا يوجد فيها حريات سياسية.
- قلة النزاعات والخلافات بين أفراد المجتمع الديمقراطي.
- شعور المواطن بالرضا والسعادة.
- تمتع المواطنين بالحقوق السياسية .
- تحقيق المساواة في المعاملة بين كافة أفراد المجتمع.
- تجديد قوى المجتمع وخلق قيادات جديدة و خلق نظام سياسي أكثر استمرارية.

المطلب الثاني:أشكال الديمقراطية

الديمقراطية هي النظام السياسي الذي يمكن المواطنون بإدارة أمورهم بأنفسهم، قد تكون مباشرة أو بواسطة أجهزة منتخبة ، فالشعب قد يمارس السلطات بنفسه أو يوكلها إلى ممثلين عنه ، يحتفظ بالباقي لإدارتها ، قد عرف التاريخ السياسي أشكال عديدة للديمقراطية و اختلفت تصنيفات أشكال الديمقراطية أهمها:

- الديمقراطية المحلية والديمقراطية الوطنية وفقا للمعيار الجغرافي.
- الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الليبرالية وفقا للمعيار الاقتصادي والاجتماعي.
- الديمقراطية الرئاسية والديمقراطية البرلمانية وفقا لمعيار نظام الحكم.
- الديمقراطية الإسلامية والديمقراطية اليهودية وفقا لمعيار الدين.
- ولكن المعيار الأكثر انتشارا في تصنيف الديمقراطية هو القائم على التمييز بين[1]:

➢ **الديمقراطية المباشرة:** هي أقدم الصور للديمقراطية وأقربها إلى الديمقراطية الحقيقية حيث يمارس فيها الشعب حكم نفسه بنفسه من غير وسيط في كل مجالات الحكم من ثم

[1] أحمد الجربيع، المرجع السابق، ص10.

فيصبح نظام الديمقراطية المباشر لا يعرف البرلمان و لا الإنتخابات السياسية لإنتخاب النواب، أن الشعب هو صاحب السلطة[1].

- **الديمقراطية غير المباشرة "النيابية"**: هي نظام سياسي يصوت فيه الشعب لاختيار أعضاء الحكومة ، و الذين بدورهم يتخذون القرارات التي تتفق مع مصالح الناخبين قد ظهر هذا النوع في أوروبا الغربية وتحديدا في إنجلترا ثم فرنسا، ثم انتقل إلى دول آخرى ، لعل أهم أركانها: وجود برلمان منتخب بواسطة الشعب ، و ممارسة البرلمان كسلطة فعلية و توقيف عضويته لمدة معينة لأن استقلاله أثناء مدته النيابة عن الناخبين يمثل الأمة جمعاء.
- **الديمقراطية شبه المباشرة "شبه النيابية"**:في هذا النوع تبقى العلاقة قائمة بين جمهور الناخبين و بين الشخص الذي انتخبوه ، حيث يستطيع الناخبون إزالة النائب و إجراء انتخاب آخر للنيابة عنه ، حيث يطبق في سويسرا و بعض الولايات الأمريكية ، فتوجد وسيلة أخرى في الديمقراطية الغير مباشرة التي تتمثل في الإنتخاب باعتباره الوسيلة العظمي في انتخاب الأفراد ، ممكن أن يطرح على جمهور الناخبين مباشرة مشروع قانون إبداء الرأي بكلمة "نعم" أو "لا" ، فإذا قالوا نعم يكون القانون بدون أن يمر على المجلس التشريعي الذي يعتبر وسيلة من وسائل تولي السلطة و القبض عليها من الوسائل الأربعة و هي الوراثة ، الإختيار الذاتي ، الإستلاء ، الإنتخاب. [2]

---

[1] لقمورة أسماء، **دور الثقافة السياسية في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر من الفترة الممتدة ما بين 1989-2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهاد ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسات المقارنة، جامعة د. الطاهير مولاي، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015، ص17.

1معهد الإمام الشريزاي الدولي للدراسات ، واشنطن ، مفهوم الديمقراطية و أنواعها https://www.siirntine.org تم الإطلاع عليه يوم 10-05-2022 على الساعة 17:09

شكل2: أشكال الديمقراطية

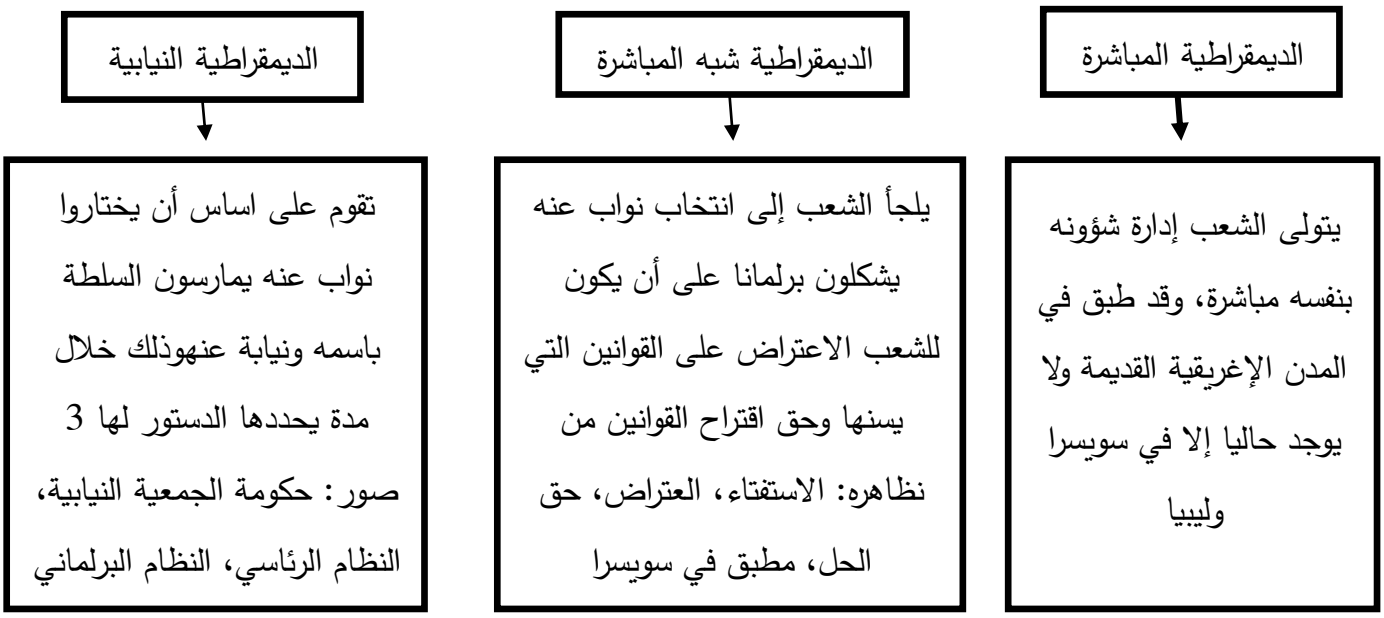

المصدر: محمد فهمي درويش، مذكرات الحكم الديمقراطي وقواعده الحكم الراشد، القاهرة، دار النهضة العربية، ص38.

المطلب الثالث: خصائص الديمقراطية

إن جملة التعريفات السابقة الواردة بشأن الديمقراطية هي تعريفات وفق زوايا عدة، إلا أنها تبقى تستهدف جميعها الموضوع ذاته ، فوجهات النظر التي قامت عليها هذه التعريفات تنوعت في تناولها للديمقراطية ، و عكست التصورات الذهنية المختلفة بشأنها جاعلة إياها في نفس الوقت نظاما سياسيا ، أسلوب حياة ، فلسفة ، قيمة ، أداة ، صدق وممارسة.

وتتميز الديمقراطية بخصائص أهمها:[1]

[1] محمد رفعت عبد الوهاب، **الأنظمة السياسية**، بيروت، منشورات الجبلي الحقوقية، 2005، ص166، 168

- الديمقراطية مذهب فلسفي ونظام الحكم .
- تتأسس على مبدأ الحرية والمساواة، بحيث أن الديمقراطية الغربية ترتبط بحريات الأفراد والشعوب لهذا هي تسمى بالحرة.
- الديمقراطية سياسية وليست اقتصادية أو مادية بحيث ارتباطها بفكرة الحرية السياسية والفردية يجعلها عقيدة سياسية.
- تتطلب التعددية السياسية بحيث يمارس الشعب حريته السياسية في وضع دستوره واختيار نظامه السياسي والاجتماعي، بحيث لابد من وجود حرية فكرية وإيديولوجية.
- هي حكم الأغلبية مع احترام رأي وحقوق الأغلبية أو المعارضة بحيث أن ما تختاره الأغلبية يمثل ويعبر عن الإرادة العامة للأمة.
- المجتمع الديمقراطي يتميز عن غيره بأنه مجتمع واقعي لا يكبت بالقوة تغلب عليه مظاهر الإختلاف ولا ينكر حق التعدد.
- يجب أن تستند الديمقراطية إلى انتخابات حرة ونزيهة.
- يجب أن تحكم الحكومات الديمقراطية ضمن حدود تم وضعها بموجب القانون الدستوري.
- يسمح فيها للأحزاب المعارضة أن تمارس نشاطها بحرية قبل وبعد الإنتخابات.
- يجب أن تقوم الحكومات الديمقراطية على المبادئ الأساسية للمساواة السياسية.
- هي الشكل الأفضل من أشكال الحكومة لأنها الشكل الأكثر عرضة للمساءلة بين أشكال الحكم.
- تعزز كرامة المواطن لأنها تقوم على مبدأ المساواة السياسية.
- ترشح مبدأ الدستورية ، حيث تخضع فيها كافة السلطات والمواطنين في الدولة للدستورية وتحتكم للقضاء عند نشوء الخلافات.
- ترسيخ مبدأ دولة القانون التي تحترم وتضمن حقوق المواطنين والمساواة بينهم.
- تحفظ الحريات العامة في المجتمع كحرية الرأي والتعبير والاجتماع والصحافة و غيرها.[1]

المطلب الرابع: مبادئ الديمقراطية ومؤسساتها

[1] محمد رفعت عبد الوهاب ، مرجع سبق ذكرهص.169

1.مبادئ الديمقراطية:

تتضمن الديمقراطية تصورا نوعيا بشأن المواطن ، يقضي بأن يشارك هذا الأخير بفعالية في القرارات الجماعية وفي السياسات ذات الصلة الوثيقة بحياته الإجتماعية وعلى هذا ، فإنها تنطوي على كلا من مبدأي حق الشعب في التأثير على القرارات العامة وعلى درجة متساوية فيما يتعلق بالتأثير على هاته القرارات على حد سواء[1].

- **المشاركة السياسية:** تعبر عن النشاط المفعم بالحماس والفعالية الصادر عن أفراد مجتمعين يستهدفون من ورائه موضوعا مشتركا بينهم، ويقصدون من خلال هذا النشاط التماس سلوك منسجم ،فهذه الأخيرة هي ذلك النشاط المضمون السياسي الناجم عن أعضاء المجتمع السياسي الواحد ، يتقاسمون وفقه ممارستها للسلطة السياسية تقاسما متساويا واحدا ،و يسعون بذلك إلى التأثير في العملية السياسية بما يترجم إرادتهم العامة المشتركة في نتيجة سياسية متوافقة بقدر الإمكان مع آرائهم ومعتقداتهم ورغباتهم وتفضيلاتهم[2].
- **المساواة السياسية:** يشير مفهوم المساواة إلى علاقة التساوي والتكافؤ التي تقوم بين حدين أو أكثر، بالنظر إلى وحدات قياس ذات طبيعة متجانسة ،تعبر المساواة عن المقدار في الكم أو النوع الذي تشترك فيه الحدود في علاقاتها المتساوية.

يتساوى الأفراد في المجتمع قياسا مع الكرامة الإنسانية الناجمة عن طبيعتهم الانتخابية المشتركة، وهكذا تصبح المساواة بين الأفراد جوهرا ثابتا قائما على علاقة الأفراد مع بعضهم البعض.

---

[1] مسعود مطاطلة،**تقييم الممارسة الديمقراطية في الجزائر ، مدخل حقوق الإنسان** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي و الإداري ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2007-2008 ، ص6.

[2] حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان**، دراسة في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص12.

تشكل كل من المشاركة السياسية والمساواة السياسية مبدأين أساسيين تقوم عليهما الديمقراطية وهما يعملان على إضفاء الطابع العالمي على الديمقراطية ، كونهما ينجمان عن الكرامة الإنسانية ويشكلان قيمتين مجردتين. [1]

2.مؤسسات الديمقراطية:

- **المجتمع المدني:** يقوم المجتمع المدني في سياق فلسفة العقد الاجتماعي على علاقات التنسيق والتعاون المنشأة للمجتمع والحافظة لاستقراره ، وهو ما يعبر في السياق ذاته عن العلاقات الإجتماعية بكل ما قد تنطوي عليه من تجاذب ، تنافر، تساند ، تعارض توافق وتضارب ، كالتحولات ناجمة عن التباين الإجتماعي وعدم التجانس بين الأفراد من حيث الاتجاهات والقيم والممارسات، فلقد تطور مفهوم المجتمع المدني إلى أن أصبح بحسب **هيجل** يشير إلى شبكة من التفاعلات التلقائية العامة على العادات ، العرف التقاليد وهي الشبكة التي تتمتع بدرجة عالية من الإستقلالية التي تحفظ لها مكانا وسطا بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى.
- **وسائل الإعلام:** يشير الإعلام إلى العملية التي يتم من خلالها إتاحة المعلومات الجديدة لأفراد المجتمع ، بغرض مساعدتهم على تكوين رأي عام سليم ، بشأن واقعة من الوقائع أو قضية من القضايا بحيث يؤثر هذا الرأي على عملية أولئك الأفراد و على إتجاهاتهم و ميولاتهم ، أما وسائل الإعلام فهي تلك الوسائل التي تستخدم من أجل الوفاء ، بهذا الهدف السامي وتجسيده في الواقع بالقدر الكافي الذي يهيئ إلى رأي عام صادق.
- **الأحزاب السياسية:** تمثل الأحزاب السياسية كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الديمقراطية إحدى قنوات المشاركة السياسية،إذ تتوسط العلاقة بين الدولة والمجتمع وتقيم مستوى من مستويات الاتصال بينهما ، فتشكل إحدى أدوات نقل السلطة الإجتماعية إلى السلطة السياسية في مستوى الدولة .[2]

---

[1] مسعود مطاطلة، المرجع السابق، ص14.

2علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربي– قضايا الإستمرار والتغيير**، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 005، ص178

- **الإنتخابات:** هي ركيزة أساسية للديمقراطية ، تعتبر الوسيلة التي يعبر بها النظام عن شرعيته و هي التعبير عن الإرادة الصريحة للشعب على اختيار من يحكمه.[1]
- **الدستور:** هو الإطار القانوني الذي تضحى بموجبه الدولة ، يمثل في نظام الحكم الديمقراطي المؤسسة المركزية، بحيث يخضع كل من الدولة والمجتمع لأحكامه واحتكام جميع الأطراف إلى شرعيته .[2]
- **الفصل بين السلطات:** هي أحد أهم الضمانات القانونية و ابرزها في مجال المحافظة على نفاذ القواعد الدستورية و ضمان ذلك ، إذ يقوم هذا المبدا على دسترة إختصاصات كل سلطة على حدى ، إذ يعمل على تكريس الرقابة المتبادلة بينهما ، و ذلك في سبيل تحقيق التوازن المنشود الذي نتفادى به ، و عدم التعسف أي سلطة أو تغولها على حساب السلطات الأخرى.[3]

1 قندوز عبد القادر ، مبطوش الحاج ، **واقع المشاركة السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي 22 فبراير 2019 و تحدي بناء الجزائر الجديدة** ، مجلد الرائد في الدراسات السياسية ، المجلد 03 ، العدد01 ، 2020 ، ص.64

2علي خليفة الكراري ،**مفهوم الديمقراطية المعاصرة قراءة أولية في خصائص الديمقراطية ، حوار من أجل الديمقراطية** ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، 1996، ص.143

3عبد الرزاق بحري ،**مبدأ الفصل بين السلطات كضمانة قانونية للرقابة على نفاذ القواعد الدستورية ، دراسة تحليلة على ضوء التعديل الدستوري 2016**، مجلة علمية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة و العولمة الدولية المجلد 6، العدد 1 ، ص.152

المبحث الثاني: مفهوم البناء الديمقراطي في ضوء أدبيات الدراسة

المطلب الأول: تعريف البناء الديمقراطي

يعرفه الدكتور **أحمد طيلب:**"إن الحديث عن إشكالية البناء الديمقراطي أو بناء دولة المؤسسات لا الأشخاص تقتضي الحكمة والحكم قبل الحكومة والطاعة قبل السلطة والتصويت قبل القرار والطلب قبل القيمة والاعتقاد قبل الإيديولوجية والإقناع قبل النفوذ والقوة والواجب قبل الاضطرار، لهذا تشهد مختلف الأمصار العربية اليوم عمليات تحول كبيرة نحو الأنظمة الديمقراطية مما ادى إلى إشكاليات كبيرة ناجمة عن ضعف التحكم في آليات هذا التحول وخلق ايضا ازمة حتى على مستوى المفاهيم المرتبطة به".[1]

حيث يظهر أن التحول الديمقراطي، الإنتقال الديمقراطي، الترسيخ الديمقراطي والبناء الديمقراطي كلها مفاهيم تشير إلى تلك المراحل التي تمر بها الأنظمة السياسية التسلطية التي تقوم على الإذعان والخضوع ، مركزية السلطة ، القرار ، ضيق هامش الحريات وانعدام المبادرة إلى الأنظمة الديمقراطية القائمة على الحقوق والحريات والنقد والتقييم والمبادرة والتعددية الفعلية ، وكذا التداول السلمي على السلطة ، الفصل بين السلطات وحرية تداول المعلومات ، شفافيتها ، استقلالية مؤسساتها والمساءلة بكل أشكالها، لكن الأمر يتطلب عملية تفكيك السلطوية من خلال التخلي عن تلك القيم والمشاعر والأحاسيس والقناعات من خلال تنشئة وتأهيل سياسي يهدفان إلى أخلاق سياسية متشبعة بالقيم الديمقراطية تتحرك بفعل سياسي إيجابي وواعٍ ومسؤول حتى تأتي مرحلة عملية البناء الديمقراطي.[2]

فيما يعرفه **أحمد طيلب** على أنه: "المرحلة التي يستطيع فيها المواطن أن يشارك بوعيه وانتمائه ويتجلى ذلك في بناء المؤسسات التمثيلية الرسمية ، وكذا الرقابة الشعبية عليها إضافة إلى مؤسسات اجتماعية غير رسمية نابعة من هذه القيم الديمقراطية ودورها في عقلنة وترشيد وتوجيه السياسات العامة"[3].

1أحمد طيلب، **إشكالية البناء الديمقراطي في الوطن العربي**، مجلة صوت القانون، 7، ج2، 2017/رد مد 9938/ 2352، ص110.

2حسين توفيق إبراهيم ،**النظم السياسية العربي: افتجاهات الحديثة في دراستها** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005،ص.46

3.أحمد طيلب ، المرجع نفسه، ص111

أما الترشح فيتجاوز الحدود الضيقة لتفعيل الحقوق الفردية والجماعية ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع إلى إذا أصبح السياسيون لا يتركون بمحض إرادتهم في التعامل مع القضايا العامة ومشاركة المواطنين في تحديد الخيارات يقودها النخب وتعيها العامة لمسؤولية والحرية بالقدر الذي يضمن الوصول إلى الحق بالقانون وليس بطرق فوقية والمسؤولية لكل المؤسسات السياسية أمام المواطنين طوعا لا كرها، وتقاسم القيم المادية والمعنوية في المجتمع يكون بشفافية وعقلانية وكل العمليات السياسية يكون محورها المواطنة الصالحة[1].

إن مشكلة كل شعب في جوهرها مشكلة حضارة، ولا يمكن أن يفهم أو يحل مشكلة حضارته ما لم يرتفع بفكرته إلى الأحداث الإنسانية ما لم يتعمق في فهم العوامل التي تبني الحضارات أو تهدمها... هكذا تلعب الشعوب دورها كل واحد منها يبعث ليكون حلقاه في سلسلة الحضارات حينما تدق ساعة البحث المعلنة قيام حضارة جديدة ومؤذنة بزوال أخرى...".[2]

قال **برهان غليون:**" لقد أدركت شعوب الربيع العربي فعالية تبني الخيار الديمقراطي في تجاوز أوضاعها المتأزمة ، على أن ما يسن ديمقراطية الوطن العربي أنها أكثر تغلغلا في بنيات المجتمع ، وبين فئاته الشعبية خاصة هذا مايبين أن الديمقراطية المأمولة في الحقيقة هي التي تأتي في أعقاب انقلابات سياسية ، و التي تسفر عنها ثورات داخلية أو ضغوطات خارجية ، ويجري الترتيب لها بعناية تامة ، حيث أن سيرورة الإنتقال الديمقراطي المراد تبرز في العمل على تغيير وعي الأفراد ، تعزيز فرص تعاونهم وتضامنهم وتنظيمهم ، فهي ثمرة جهد متواصلة محورها الحقيقي تحدي الإنسان إن هذا التراكم الثقافي والسياسي والإستراتيجي هو الذي يمهد عادة لنقلة كيفية ، يجعل من الإنتفاضات والثورات المحتملة شيئا آخر غير التمردات الشعبوية التي أدى إخفاقها إلى تعزيز الاستبداد"[3].

---

[1] . مالك بن النبي، **شروط النهضة**، تر: عبد الصبور شاهين، عمر كامل مسقاوي، دمشق، دار الفكر، 1986، ص19.
2 برهان غليون، **أفاق الديمقراطية في البلاد العربي**، مجلة بريق الإلكترونية، أكتوبر 2009، ص18.

[3] برهان غليون ، المرجع نفسه ، ص.19

المطلب الثاني: البناء الديمقراطي والمفاهيم المشابهة

في إطار تحديد مفهوم البناء الديمقراطي سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم كالتحول الديمقراطي، الإصلاح السياسي، الانتقال الديمقراطي، الترسيخ الديمقراطي والدمقرطة.

_التحول الديمقراطي: تعد ظاهرة التحول الديمقراطي من بين المفاهيم الخلافية في علم السياسة بوصفه مفهوما حديثا يتميز بالمرونة وينشأ في مجتمعات مختلفة من حيث النضج السياسي، لذا نجد العلماء والباحثين أثاروا جدلا وخلافا حول تحديد مفهومه.[1]

يعرف المفكر العربي المغربي محمد عابد الجابري، التحول الديمقراطي بأنه الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دولة تقوم كيانها على ركنين أساسين:

- حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرغ عنها لاحقا في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص.
- دولة المؤسسات وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماؤهم القومي والديني والحزبي[2].

إذن عملية التحول الديمقراطي هي مجموعة من الإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ، تساهم فيها ثلاثة قوى أساسية ذات دوافع مختلفة، وهي النظام السياسي، المعارضة الداخلية، القوى الخارجية، حيث يحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المنتصر في الصراع[3].

_الإصلاح السياسي: هو القيام باتخاذ إجراءات متدرجة من خلال النظام وآليات نابعة من النظام السياسي لإعادة بناءه وتشكيله، بحيث يكون قادرا على التعامل مع المتغيرات

---

[1] أحمد عابد الجابي، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، ط1، بيوت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص86

[2] أحمد عابد الجابي، مرجع سبق ذكره،ص.87

[3] عاطف سمير فهمي إمام، **التجربة الديمقراطية في البحرين- دراسة في عقبات التحول الديمقراطي (1999-2004)**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص22.

الجديدة والمتجددة المحيطة ببيئة النظام السياسي الداخلية والخارجية، ومنه فالإصلاح السياسي يعمل على الزيادة من فاعلية النظام السياسي من خلال مؤسسات تفتح المجال ، أمام حماية حقوق وحريات الأفراد، تفعيل آليات الرقابة والمشاركة، ويتم ذلك في ظل استمرار النخب السلطوية في الحكم واستمرارية النظام السلطوي.[1]

_الانتقال الديمقراطي: يشير مفهوم الإنتقال الديمقراطي في اوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالإنتقال أو التحول من ضجة الحكم الغير الديمقراطي إلى صيغة نظام الحكم الديمقراطي، بناء عليه فإن هذا المفهوم يشير من الناحية النظرية إلى مرحلة وسيطة، يتم من خلالها تفكيك النظام الغير ديمقراطي أو انهياره وبناء نظام ديمقراطي جديد ، فعادة ما تشمل عملية الإنتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل: البنية الدستورية، القانونية، المؤسسات و العمليات السياسية...إلخ ، بالإضافة إلى ذلك فإن مرحلة الإنتقال إلى الديمقراطية قد تشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين.[2]

_الترسيخ الديمقراطي: يعتبر مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي، حيث يعرفه **جونليتز:**"مرحلة رسوخ الديمقراطية أنها حالة يسود فيها الإعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسيين، الأحزاب، جماعات المصالح ، قوى أو منظمات لإنعدام وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة ببساطة، فإن الديمقراطية يجب النظر إليها على أنها اللعبة الوحيدة في المدينة.[3]

---

[1] محمد سعد أبو عامود، **الراي العام والتحول الديمقراطي**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي،2010، ص133، 134.

2 حسين توفيق غبراهيم ،**الإنتقال الديمقراطي ، إطار نظري** ، الجزيرة sudies.aljazeera.net تم التصفح يوم 24-04 -2022 على الساعة 19:10

3أميرة لإبراهيم حسن دياب، **التحول الديمقراطي في المغرب ودو المؤسسة الملكية (1992-1998)**، رسالة ماجستير، معهد الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002، ص30.

المطلب الثالث: المداخل النظرية للبناء الديمقراطي

- **التنشئة السياسية:** هي أساس علم الثقافة السياسية، مفهومها في المجتمعات الإنسانية هي عملية مستمرة، حيث تبدأ مع الفرد منذ ولادته من خلال مرحلة الطفولة حتى الوفاة حيث تحدد هذه العملية مضمون الثقافة السياسية لدى الأفراد لنظامهم السياسي بصورة كلية.[1]

وكذلك آرائهم، معتقداتهم، و توجهاتهم السياسية، هذا ما يؤكد على ضرورة الإهتمام بهذه العملية ومؤسساتها، لأنهاتضمن إستقرار النظام السياسي وديمومته.

- **الثقافة السياسية :** هي مجموعة المعارف و الأراء و الإتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة و الحكم ، الدولة و السلطة، الولاء و الإنتماء، الشرعية و المشاركة ، و تعني أيضا منظومة المعتقدات و الرموز و القيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة و ضوابط هذا الدور و العلاقة المناسبة بين الحاكم و المحكوم ، معنى ذلك ان الثقافة السياسية تتمحور نحو قيم و اتجاهات و قناعات طويلة المد بخصوص الظواهر السياسية ، وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه و قيمه و أعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، فيشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساتها الرسمية و غير الرسمية و حقوقه وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي، ولما كانت الثقافة السياسية جزءا للمجتمع من ثقافته العامة فهي الأن تتكون من دورها من عدة ثقافات فرعية و التي تشمل : ثقافة النخبة الحاكمة، الشباب، العمال الفلاحين ...إلخ[2]
- **الحاجة إلى ثقافة سياسية جديدة لتعزيز البناء الديمقراطي:**

إن للثقافة السياسية تأثيرا كبيرا على النظام السياسي بوجه خاص،الحياة السياسية بوجه عام إذ تدفع الأفراد والجماعات إلى الإنخراط في النظام السياسي أو تدفعهم باتجاه اللامبالاة السلبية السياسية، وحسب **فيربا وألموند**"فإن التوافق بين الثقافة السياسية والبنية[3]

1فاروق طيفور، **تحديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي والاشراف للموجة الخامسة**، hmsalgeria.net، تاريخ التصفح: 2022/04/26، الساعة 11:41

2مروة محمد عبد المنعم، **الثقافة السياسية و الإستقرار السياسي: دراسة حالة دورة الإمارات العربية (2004-2020)**، مجلة كلية السياسة و الإقتصاد، العدد11، جويلية 2021،ص.10

3فاروق طيفور، مرجع سبق ذكره

السياسية ضروري لتأمين استمرارالنظام السياسيوإذا حصل التفاوت بينهما يتعرض النظام للزوال ومع ذلك لايكون التوافق كاملا على الدوام لعدم امتلاك الثقافة السياسية التجانس الكامل".

إن الثقافة السياسية الجديدة التي تفترضها استراتيجية الإنتقال الديمقراطي، هي الثقافة التي تحمل النزعة السلمية في وعي السياسة والمجال السياسي محل النزعة الشمولية وتحمل التوافق،التراض، التعاقد والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار والالغاء.... الخ. فيقع المجال السياسي بذلك أمام المشاركة الطبيعية للجميع وتفتح معه السلطة أمام إرادة التداول السلمي عليها.

- **ترسيم وتحصين قيم الثقافة السياسية والبناء الديمقراطي:**

إن الترسيم والتحصين الحقيقيين لقيم الثقافة السياسية والبناء الديمقراطي يهدافان إلى مايلي:

- استنهاض الوعي السياسي الديمقراطي .
- استحضار دور التنشئة السياسية في التربية و التأطير و في غرس قيم الثقافة الديمقراطية.
- إبراز أهمية ومحورية تصب في مصلحة المواطن مع السياسة و ذلك من خلال تعزيز المشاركة السياسية و حاجته الماسة إليها،وبالتالي فإن عملية البناء الديمقراطي وفق أصحاب هذا المدخل يتطلب بناء ثقافة سياسية ديمقراطية وذلك لابد من تنشئة المواطنين.[1]
- تنشئة سلمية ،لينتج عن ذلك انغماسهم في العمل السياسي والعمل على المشاركة في الحياة السياسية بكل مستوياتها، ويتولد عن ذلك احترام الرأي والرأي المعارض فتصبح المشاركة في الإنتخابات مشاركة حقيقية وليست تبعية.[2]

المطلب الرابع: شروط نجاح البناء الديمقراطي و مرتكزاته

- **شروط نجاح البناء الديمقراطي :**

من بين الشروط العامة لإنجاح البناء الديمقراطي مايلي:

[1] فاروق طيفور،مرجع سبق ذكره
[2] فاروق طيفور، المرجع نفسه

1. **احترام حقوق الإنسان:**إن هذا المفهوم يشكل مزيجا من القانون الدستوري والقانون الدولي مهمته الدفاع عن المواطن بصورة منظمة ضد تجاوزات أجهزة الدولة ، وهذه الحقوق تتمثل فيما يلي:

- **حقوق مدنية:** كالحق في الحياة، الحق في المساواة أمام القضاء وفي تولي الوظائف العامة وفي دفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية والحق في التنقل وحرية السكن والحق في حركة المراسلات وهذه الحقوق مرتبطة ارتباطا وثيقا بشخص الانسان وهي السبيل الذي يمهد للإنسان ممارسة حقوقه الأخرى الاقتصادية السياسية والاجتماعية
- **الحق في المساواة:** إن الأنظمة الديمقراطية تؤكد على تنظيم الحقوق والحريات العامة، ولا يتم ذلك إلا بموجب قوانين عامة مجردة تكفل المساواة لجميع المواطنين وهي المساواة في الأعباء العامة والمساواة أمام القضاء وغيرها.
- **حرية التنقل:** أن يتمكن المواطن من التنقل في حدود إقليم دولته أو خارجها مع حرية العودة إليها من دون قيود أو موانع إلا في حدود المصلحة العليا للدولة وتكون أضيق الحدود ولفترة مؤقتة.[1]
- **حرية المسكن:** وهي من الحقوق الدستورية فيحظر اقتحام مسكن أحد الأفراد أو تفتيشه أو انتهاك حرمته إلا وفقا للضوابط والحالات والأوقات التي بينها القانون.
- **حقوق سياسية:** وهي تلك الحقوق التي تتيح فرصة المشاركة في إدارة الشؤون العامة إما تكون مباشرة أو عن طريق ممثلين يتم اختيارهم بحرية، مثل حق التصويت،حق الترشيح للبرلمان، الحق فرص متساوية لتقلد المناصب العامة، حق حرية الكلام والتعبير، حق تكوين الجمعيات والتجمع وحرية وسائل الإعلام وغيرها.[2]

2-التعددية السياسية: هي مفهوما حديثا نسبيا، إذ لم يدخل نطاق علم السياسة إلا في وقت متأخر، فقد اقترن ظهورها بماشهدته السنوات من القرن العشرين ، من تعدد المذاهب السياسية و الإجتماعية، فظهر للتعبير بشكل أساسي عن التعارض ما بين المعتقدات و القيم في المجالات المختلفة للحياة الإجتماعية و السياسية، و بشكل عام تقوم التعددية السياسة على ضرورة الحد من سلطة الدولة، من خلال جماعات وسطية عدة كالحكومات

1الفار عبد الواحد محمد: **قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1991 ص5

[2] الفار عبد الواحد محمد، المرجع نفسه، ص.3

المحلية، الأحزاب ، النقابات و الجمعيات ، بما يحقق ضمان حرية الفرد، كما يمنع سيطرة الحزب الواحد أو اعتناق الدولة ديانة واحدة، وتكاد تتفق أغلب الدراسات الغربية على أن التعددية هي نظرية أمريكية تتعلق بكيفية بحث و تأثير جماعات المصالح في العملية السياسية.[1]

3-التداولالسلميللسلطة: أي من خلال الإنتخابات الحرة النزيهة، فالديمقراطية منهج اختيار متمرد لمتخذي القرار، من خلال الانتخابات الدورية حيث يتم فتح مجال السلطة أمام القوى التي رشحها الفرز الانتخابي لإدارة النظام الحكومي، وهذا الحق يقرره الشعب بالإرادة الحرة المعبرة عنها الإنتخابات.[2]

4-المساواة السياسية: أي اشتراك جميع أفراد الشعب بصورة عادية في ممارسة السلطة العامة مثل الإنتخابات أو التشريح أو التمثيل في المجالس العامة، وفق المساواة في إدارة شؤون الدولة، والمساواة ضرورة وشرط للديمقراطية حيث يُمنح لكل مواطن صوت واحد كوسيلة لتحقيق المساواة وبالتالي تحقيق سيادة الشعب.[3]

5-احترام مبدأ الأغلبية: وفي هذا النظام تكون السلطة التنفيذية و معظمأعضاء البرلمان بيد الحزب الذي يحرز أكثرية الأصوات، لا تحدث مشاكل كثيرة بين الحكومة والبرلمان

و أفضل مثال على هذا المبدأ هو البرلمان الإنجليزي، ففي انجلترا تكون السلطة التنفيذية بيد الحزب الذي يحرز الأغلبية يحصل على أكثر الأصوات و الذي يشكل الحكومة يحكم جميع أنحاء البلد، أما الحزب الثاني(الخاسر في الانتخابات) فيكون في المعارضة حيث يقول بعض الباحثين "حق الأكثرية التي اكتسبت سلطة الجماعة بالإتحاد في استخدام تلك السلطة لتشريع القوانين وتنفيذها بواسطة موظفين عيّنوا لذلك".[4]

1هادي مشعان ربيع، **التعددية السياسية و علاقتها بالتعددية الحزبية**، مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، العدد1، ص.217

[2] الفوال صلاح مصطفى، **سوسولوجيا الحضارات القديمة** ج1، الفكر العربي، القاهرة 1982 ص43.

[3]- فوزي تسامح، **المواطنة**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2007 ص70

[4] - فياض، عامر حسن، **الرأي العام وحقوق الإنسان**،بغداد 2003 ، ص36

إن القول أن الديمقراطية هي حكم الأغلبية، يجب أن لا يكون مطلقا، فهي نظام مؤسس على المبادئ الأخلاقية العامة فعند انتهاك الأغلبية لحقوق الأقلية المحكومة انعدم صفة الديمقراطية .[1]

وهناك شروط يجب توافرها في نظام الأغلبية لكي يتم التطبيق الحقيقي للديمقراطية:

- يطبق في البلدان المتشابهة من النواحي الثقافية، الدينية، العرقية والقومية.[2]
- تكون الأحزاب السياسية شاملة لكل أبناء البلد ولا تعبر عن إرادة جزء من السكان.
- انعدام الإختلافات بين الأحزاب السياسية حول الاشياء العامة والاستراتيجية.[3]

6-وجود دولة القانون: في النظم الديمقراطية يعد حكم القانون من المثل العليا والأساس لها، حيث يكون عمل رجل الدولة منسجما مع القانون القائم، وعليه ينبغي خضوع الدولة للقانون باعتبارها ضمانة انسانية تصون حقوق الإنسان،كرامته وشخصيته، فدولة القانون هي التي تخضع للقانون بكل نشاطاتها التشريعية، التنفيذية والقضائية، وليست تلك التي تضع نفسها فوق القانون فتخضع الدولة القانونية لحكم القانون مما يضمن صيانة وحماية حقوق الإنسان، كرامته وشخصيته المتكاملة ويجعل حماية حقوق الأفراد وحياتهم مظهرا من مظاهر المدنية الحديثة، وأن إخضاع الدولة لحكم القانون ليس بالسهل لأن سن القانون إنما يعني تحديد سلطة الدولة وهذا التمديد وضعته بذلك حدودا لسلطانها.[4]

- **مرتكزات البناء الديمقراطي**

إن الديمقراطية تعتبر أحد أهم الأنظمة الحضارية، السياسية والإجتماعية وبالتالي بناء الذات الإنسانية وجعلها تتمتع بوعي وحضور فاعل وعالي، ولكي يتم بلوغ هذهالمرحلة يجب مراعاة مجموعة من المعايير والمبادئ حتى نستطيع تحقيق النجاح في بلوغ الغاية الكبرى وهي الديمقراطية ودولة القانون.

ومن خلال هذا يمكن استخلاص بعض الاعتبارات لأسس البناء الديمقراطي:

---

[1] - قانع، مريوان رويا، **الديمقراطية الفتوى، الحوار المتمرن** ، العدد 1149، إذار 2005 ص45

[2] قطب، سيد، **العدالة الإجتماعية في الإسلام**، دار الشروق، مصر، 1405، ص10

[3] قطب، سيد ، مرجع سبق ذكره، ص11

[4] - القمحاوي، محمد عبد الرزاق، **حقوق الإنسان المتعلم في المدارس الثانوية العامة**، منشأة المعارف، الاسكندرية،2007، ص82.

– أن يشعر المواطنون بالتساوي أمام القانون .[1]

– التساوي في الحقوق و الواجبات دون التفريق في الجنس أو العرق أو الدين أو المنصب أو الإعتبارالإجتماعي.

– ضرورة تمتع المرأة بالمساواة التامة مع الرجل في كل الميادين(التعليم ، العمل ، الحياة السياسية، الثقافية و الإجتماعية).

– مراعاة النواة الأساسية لبناء المجتمع أي الأسرة و يحفظ حقوقها القانونية وفق قيم حضارية إنسانية حتى يمكن أن ينمو المجتمع بشكل علمي إنساني وأن يضمن حق الأمومة وفق تشريعات مدنية معاصرة.

–توفير الظروف المادية والمعنوية والمناسبة.

–ضمان حرية الإعتقاد لمختلف شرائح المجتمع و احترام انتماءاتهم داخلالمجتمع الواحد.

– تكفل الدولة بحرية القيام بالشعائر الدينية والمذهبية على أن لا يخالف ذلك النظام العام والآداب العامة ومع ذلك يجب أن تكون حرية الرأي والبحث العلمي مكفولةولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة أو بغيرها في حدود ما يسمح به القانون.

– ضرورة ضمان حرية الصحافة، الطباعة والنشر وفق الشروط والتشريعات التي يسنها القانون أما فيما يخص نشاطات المجتمع والأفراد فعلى الدولة أن تكفل للأفراد و الجماعاتالحق فيالإجتماع، التظاهر،تشكيل الأحزاب، تأسيس التنظيماتالسياسية، النقابات والجمعيات متعددة الأغراض وفق أحكام القانون.[2]

4جاسم الفخير، **مرتكزات البناء الديمقراطي لتعزيز البناء الدستوري**–https://w.w.w.asjp.ceriste–dz/en/article/49543 تم التصفح والاطلاع عليه: يوم 2022/05/10 على الساعة 21:12.

[2] - جاسم الفخير، مرجع سبق ذكره

خلاصة الفصل:

وفي الختام، يمكن القول أن عملية تحقيق البناء الديمقراطي هي غاية الجميع لأن في ظلهاتكفل واجبات المواطن باعتبارها أمور مهمة جدا فمنالضروري أن تنظم وتبوب في ظل الدستور، وذلك من خلال تمكين الأرضية المناسبة لهذه النشاطات،و التي تقوم به النخب المثقفة في المجتمع، لأنه إن تمت هذه العملية بنجاح تكون قد حققت أهداف عديدة وتقدم حزمة جليلة للمجتمع بطبيعة الحال، ومنها أنها تشعر الفرد والمجتمع أن كل تطلعاته ورغباته هي محط اهتمام الحكومة والجهات التشريعية،فهي تقوم بواجبها نحو المواطن بصورة إيجابية في ظل تفاعل بين الفرد والحكومة، وكذلك أن من شأن هذه الأسس السليمة للبناء الديمقراطي أن تهيء الجو للإحساس بشعور المواطنة العظيم والذي هو أساس كل انتماء لأي مجتمع ولأي أمة،و أن يرسم في الأفاق تضامنا وتآلفا بين أفراد المجتمع وبين مكونات المجتمع الأخرمن قوميات متعددة ومن آثنيات متعددة قد تكون موجودة في مجتمع معين،و أن يدين شعورا بالمساواة التي من شأنها خلق توجها مهما جدا بالولاء للدولة والمجتمع.

إن غاية المواطن هو أن يشعر بالمسؤولية والإلتزامبالأداء الجيد للمؤسسات التي تحمي وتخدم حقوقه.

إن الديمقراطية هي نظام يتيح للمجتمع التمتع بالفرص لعرض أرائه والمساهمة في بناء النظام السياسي والحضاري لأي أمة ولأي مجتمع، فكل هذه الممارسات الديمقراطية تمهد لحياة هادئة ومستقرة لأبناء ذلك المجتمع، لهذا هي تتطلب أساسا توجه لإعادة بناء المجتمع على أسس جديدة تتطلب بدورها أسس أخربكبنية تحتية يتم من خلالها ممارسة آلية التغيير الجديدة وضرورة المشاركة السياسية والإجتماعية من قبل المجتمع

الفصل الثالث

علاقة المشاركة السياسية بالبناء الديمقراطي (دراسة حالة الجزائر)

تمهيد

في مواصلة الدراسة يخوض هذا الفصل في إسقاط لكل محتويات للفصلين النظريين السابقين على واقع المشاركة السياسية في الجزائر كونها معيار حقيقي لفهم البناء الديمقراطي في الجزائر و عليه سيتناول هذا الفصل و عليه سيتناول هذا الفصل علاقة المشاركة السياسية بالبناء الديمقراطي في الجزائر في مبحثين أساسين :

المبحث الأول: واقع المشاركة السياسية في الجزائر.

المبحث الثاني: عملية البناء الديمقراطي في الجزائر.

المبحث الأول: : واقع المشاركة السياسية في الجزائر

شهد العالم عدة تحولات سياسية نحو الديمقراطية، فقد عرف النظام السياسي الجزائري تغيرات عميقة في الآونة الأخيرة، نظرا للأحداث التي عرفتها الجزائر و التعددية السياسية التي تعتبر عماد الديمقراطية أو النظام الديمقراطي ، الذي يتيح المجال للمشاركة في الحياة السياسية للمواطن في البلاد .

المطلب الأول :المشاركة السياسية في ظل التعددية السياسية

في هذا المقام لايمكننا التحدث عن مفهوم المشاركة السياسية دون تحديد طبيعة النظام السياسي ، الآن هل بإمكاننا مثلا التحدث عن مشاركة سياسية في ظل نظام الحزب الواحد الذي من خصائصه احتكار الحياة السياسية في البلاد؟ و لهذا فالشرط الأولي و الأساسي هو ضرورة وجود تعددية حزبية حتى نستطيع التحدث عن المشاركة السياسية في البلاد.[1]

لهذا فإن أزمة المشاركة السياسية في الجزائر بعد تبني التعددية، تعتبر من بين أهم المواضيع التي لها أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة، من مظاهرها العزوف عن العمل السياسي، التغيب من العملية الإنتخابية حيث شهدت معظم الإنتخابات الكثير من الظواهر السياسية، كما طرحت العديد من التساؤلات المهمة و التي بقيت دون إجابة إلى اليوم .

لقد نصت معظم الدساتير في البلاد العربية على أن الناس كلهم سواسية متساوون أمام القانون، كما أقرت على حماية مبدأ التعددية المنبثق عن مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان، حيث أكدت مرارا على أن الشعب مصدر كل السلطات و أن السيادة للشعب في حين تشير أزمة المشاركة السياسية بمعناها العام إلى وجود خلل في أحد أطراف معادلة المشاركة ، إما في الحاكم أو المحكوم أو في القوانين التي تنظم العلاقة بينها في هذا الصدد يؤكد الأستاذ ليونارد بايندر **Leonard pinder**بأن الخلل موجود في صعوبة تحديد كيفية المشاركة في العملية السياسية أي :" الطرق التي من خلالها يتم إشراك المواطنين و المعارضة و المجتمع المدني ...إلخ في شؤون الحكم " .أما **سيدني فيربا** فيرى بدوره بأن"

1ناجي عبد النور ، **تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي**،دراسة تطبيقية في الواقع الجزائري ، دار الكتاب ،القاهرة،ص.47

الأزمة تدور تحديدا حول إشكالية من يشترك في صناعة [1]القرارات الحكومية، لأن أي خلل في طبيعة عمل أطراف العلاقة، سنكون حينئذ أمام أزمة مشاركة حقيقية، ربما هذا ماتعتقده النظم الحاكمة في العالم الثالث"، حيث يرى أيضا بأن "الجماهير الشعبية لاتزال قاصرة و من ثمة لابد لها من وصاية أبوية" .

هنا لابد من التأكيد على أن الجزائر عرفت نوعا من المشاركة يتفق في خطوطه العامة مع ماعرفته معظم بلدان العالم الثالث، و هو مايمكن أن يكون أقرب إلى مفهوم التعبئةبالفرنسية« mobilisation » أو بالإنجليزية « mobilization » من و إلى مفهوم المشاركة كمبدأ أساسي و هنا شتاتا بين التعبئة و المشاركة السياسية. [2]

طبعا هذا ما حدث في مصر بالتقريب، حيث كانت الحياة الحزبية تحت سلطة الحزب الواحد، و تحت الزعامة الكاريزمية للرئيس **جمال عبد الناصر** الذي كان يعتمد على مبدأ التعبئة بدل فسح المجال للمشاركة الشعبية فعلى سبيل المثال شهدت مصر في الفترة الممتدة من 1952 إلى 1970 إصدار ستة دساتير أو إعلانات دستورية ، خمسة من تلك الدساتير كانت بقرارات من رئيس الجمهورية ، إذ لم يستفت الشعب فيها إلا في دستور 1956، بالتالي فقد كان الشعب المصري مجرد وعاء تعبوي تستعمله السلطة باسم الثورة و الوحدة الوطنية و الإطناب في الحديث عن الحقوق و الوعود الإجتماعية مهملة كل مايدل على الكيان السياسي للشعب.[3]

و عليه إلى أي مدى انسجم هذا النمط (التعبوي) مع التغير الحاصل في بنية المجتمع الجزائرية "النظرة هنا من زاوية صعود جماعات إجتماعية جديدة و مدى استجابة النظام السياسي لها" المتوقع في هذا النمط من الممارسة السياسية هو أن لايسمح بوجود معارضة نظامية قادرة على مناقشة النظام السياسي، و مساءلته لكن مع ذلك فإن ذلك النظام السياسي كان يعمل على تعبئة الجماهير من خلال المؤتمرات، المسيرات الشعبية[4] والحملات الدعائية لا كسبيل للمشاركة الحقيقية، لكن كأداة لمساندة قرارات النظام و

---

[1] محمد كامل ثامر ،**إشكالية الشرعية و المشاركة و حقوق الإنسان في الوطن العربي** ،بيروت، العدد279،جانفي 2000ص.117

[2] محمد عبد الباقي الهرماسي،**المجتمع و الدولة في المغرب العربي**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1987،ص.98

[3] أسامة أحمد العادلي،**النظام السياسي المصري** ،**دار الجامعة الجديدة** ،الإسكندرية،2000،ص.58

[4] محمد بوضياف ،**الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر**،سطيف،دار المجد،2010،ص.36

سياساته، و هو الأمر الذي استمر تقريبا في مرحلة التعددية رغم أن القوانين تنفي على التعددية الحزبية .[1]

في واقعنا الجزائري كان من المفروض عندما أطلقت الدولة مجال تأسيس الجمعيات في الجزائر أن يكون نشاطها واسعا، في خدمة التنمية التي كانت تهدف و تنادي بها السلطة الحاكمة ، لكن ماحدث بعد إلغاء المسار الإنتخابي هو إختفاء تلك الجمعيات عن العمل الطوعي إلى غاية تمكن الجيش الوطني من القضاء على الظاهرة الإرهابية، أين أعيد فتح المجال أمام تأسيس الأحزاب التي من المفترض أن تتجه نحو مبدأ تكريس مشاركة الفرد أو المواطن الجزائري في العمل السياسي، إنطلاقا من توعيتها له ، لكن ماحدث كان عكس سياسات التحالفات من أجل تحقيق المآرب الشخصية ، و تحولت تلك الأحزاب إلى مجرد أبواق لمساندة برنامج الرئيس السابق "**عبد العزيز بوتفليقة** " لدرجة أن بعضهم كان يعتقد بأن الجزائر غنيمة يمكن تقسيمها ، لكن فوق الجميع قد أثبتت الوقائع أن الذين اعتقدوا أن الجزائر ملك لهم كيف انتهى بهم الأمر في السجون .

تشير بعض التقارير إلى أن عدد الجمعيات في الجزائر كان في تزايد مستمر إذ وصل عددها إلى 75000 جمعية مصرّح بها من قبل وزارة الداخلية ، لينشط منها فعليا إلّا 1500 ومعظمها طبعا غير قادرة على تأطير فعالياته و شرائحه ، و كيف الأمر إذا انتقلت إلى تأطير الرأي العام ، و الخطر الأكيد أن الكثير من تلك الجمعيات لاصدق لها إلا الإستحواذ على التمويل الذي تخصصه الحكومة لها سنويا و مناساباتيا .[2]

المطلب الثاني :المشاركة السياسية بعد الحراك الشعبي في ظل الإستحقاقاتالإنتخابية

إن غياب المواطنة و الإنتقاص من حقوق المواطن أو الإعتداء عليها أو مصادرتها جعل الكثير من المواطنين يعيشون العزلة و اللامبالاة، حيث دخلوا في حالة من الإغتراب السياسي الذي يحرم المواطنين و المجتمع من تفعيل أهم عملية التغيير و الإصلاح و المتمثلة في العملية الإنتخابية .

---

[1] المرجع نفسه ، ص.37

[2] جريدة الخبر العدد 6471 ،يوم 10سبتمبر 2011، ص.07

إن المواطن الجزائري و على غرار بقية الشعوب العربية ،بالإغتراب و اللامبالاة بشأن القضايا التي تثار حوله و المتمثلة في العزوف السياسي بمختلف مظاهره مثل "عدم الإقبال على الإنخراط في الأحزاب ، عدم حضور الندوات السياسية ، الإمتناععن التصويت في الإنتخابات" .

كما أن المواطن بات يميل إلى العزلة و يفقد الإحساس بالإنتماء و فقد الرغبة في المشاركة في القضايا السياسية أي العزوف الإنتخابي ،الإستمالة من الشأن السياسي والسخرية السياسية من الوضع القائم .

على الرغم من الأثار الإيجابية للمشاركة السياسية على شخصية المواطن و على السياسة العامة ، يميل بعض المواطنين إلى اللامبالاة و يعود ذلك لأسباب عديدة منها ذاتية شخصية من أهمها: غياب الحافز أو الدافع الذي يساعد على ظهور الميل إلى اللامبالاة السياسية بحيث يشعر المواطن بعدم الإنجذاب نحو العمل السياسي و يتخلى عن أي نشاط يتصل بالسياسة ، كون ذلك النشاط لايتيح له إشباعا عاجلا ، وكذلك فقدان الإهتمام بالمكانة أو الموقع و إنعدام قدرة المواطن على تحمل المسؤولية الشخصية أو الشعور بالخوف و عدم الأمن فضلا عن مدى أهمية الوعي و الفهم لأهمية النشاط السياسي حيث كان ينظر إليه على أنه يشكل تهديد لبعض جوانب حياته أو قد يؤثر على علاقته بالأخرين فيرى أن اللامبالاة أكثر ملائمة لحياته .[1]

1. واقع المشاركة السياسية بعد الحراك الشعبي 22فيفري 2019:

تعريف الحراك الشعبي :

يعرف الحراك الشعبي على أنه إلتقاء جماعة من الناس حول محاولة إحداث التغيير الإجتماعي و السياسي كليا أو جزئيا، في نمط القيم السائدة و الممارسات السياسية داخل المجتمع، فغالبا ما تكون سلمية أو غير سلمية في شكل إضرابات و إعتصامات من أجل التعبير عن مطالبها و مطالبة الحكومة بتنفيذها.[2]

---

[1] حسين علوان ،**المشاركة السياسية (الأهمية ،الأنماط ،الأبعاد)**، المركز الديمقراطي الغربي ،ألمانيا ،2020،ص.43

[2] سمية بوهالي،**أهمية المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعةالمسيلة،الجزائر2019،ص.69

تعتبر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من أهم المواضيع التي تحظى بأهمية بالغة لدى صناع القرار نظرا لإنعكاساتها المختلفة على النظام السياسي و على مصدقياته وقد تجسدت هذه الأزمة عبر مختلف الإستحقاقاتالإنتخابية ، من بينها الإنتخابات الرئاسية و الإستفتاء على الدستور لسنة 2020 و الإنتخابات التشريعية 2021.

لازالت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من المواضيع التي تشغل بال المسؤولين الجزائريين في كل استحقاق انتخابي، التي لها في إرساء البناء المؤسسي للدولة و عائقا حقيقيا أمام عملية التنمية السياسية، ومن مظاهر هذه الأزمة هو عزوف الجزائريين عن العمل السياسي و التغيب عن العملية الإنتخابية الناتج عن إيمان الناخبين لعدم إمكانية تحقيق تغيير حقيقي ، هذه الأزمة و بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الفاعليين الرسميين و الغير الرسميين من وسائل الإعلام كالتلفزيون و الإذاعة و غيرها ، وكذا مؤسسات المجتمع المدني لتفعيل و إرساء المشاركة السياسية للمواطنين في الإنتخابات إلا أنها ماتزال قائمة في المجتمع المدني.[1]

في هذا السياق يقول **عبد الحميد مهدي** في تصريح لجريدة الخبر في الإجابة على سؤال جوهري هو "لماذا لاأنتخب حيث قال لم أشارك في الإنتخابات التشريعية مع غيري من المواطنين و لأنني لم أكن باختصار مطمئنا عندما انتخب إنني أؤدي واجب الإختيار[2] الذي يرتبط بالمواطنة أو أنني أواصل السير في نفس الطريق الذي جبلنا بقوافل الشهداء أو انني أساهم في بناء مستقبل أفضل لأجيال التي تأتي بعدنا."

لكن مقاطعة الإنتخابات ليست قضية شخصية بل هي ظاهرة إجتماعية لها أسبابها السياسية و أنها بالتأكيد ليست برنامجا سياسيا يمكن أن يساهم في حل مشاكل البلاد و لكنها رسالة من المجتمع، يجب على الذين بيدهم صناعة القرار أن ينزلوها منزلتها الصحيحة و خصوصا بقراءة سليمة تتجاوز النظرة إليها كمجرد شعارات ترفعها الأحزاب و شخصيات قد

1 قندوز عبد القادر،بطوش الحاج،**واقع المشاركة السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي 22فبراير2019 وتحدي بناء بناء الجزائر الجديدة** ،مجلة الرائد في الدراسات السياسية ،المجلد03،العدد01، نوفمبر2021،ص.75

2 عبد الحميد مهدي،**لماذا لم انتخب ،جريدة الخبر**، الجزائر 19ماي 2007،ص.05

تختلف معها في الإتجاه أو الممارسة السياسية لأن جوهر القضية هو لماذا يقاطع الناخبون الإنتخابات من تلقاء أنفسهم أو يستجبون لدعوة المقاطعة.[1]

2. المشاركة السياسية في ضوء الإنتخابات الرئاسية و استفتاء الدستور :

أسهمت أسقفالمطالب السياسية المتفاوتة، لدى كل تيار سياسي داخل الحراك الشعبي وعلى مدار أشهر في تقسيم الساحة السياسية إلى تيارين بارزتين يحمل كل منهما تصورا لحل الأزمة السياسية بناءً على متغيرات تحكم سلوكه السياسي.

أهمها متغير بقاء/زوال رموز النظام السابق و خصوصا تلك التي أخذت على عاتقها تسيير المرحلة الإنتقالية وفقا لمنطوق دستور 2016 إضافة إلى متغير الإستمراريةالقطعية مع نظام الحكم ككل و التأسيس لمنظومة سياسية جديدة .

جاءت إنتخابات 12 ديسمبر 2019 الرئاسية في سياق يتسم باستقطاب حاد في الرأي العام الجزائري، بين مؤيد دعوة المؤسسة العسكرية للذهاب إلى إنتخابات رئاسية بوصفها الحل الأمثل للأزمة السياسية الراهنة، و معارضها بحجة أن الظروف التي سبقت تنظيمها لاتسمح بتنظيم إنتخابات نزيهة و شفافة ، خاصة في ظل بقاء حكومة الوزيرا الأول نوردين بدوي الذي عينه بوتفليقة قبل استقالته و المتهم بتزوير إنتخابات سابقة في عهده[2]

علاوة على استمرار الإعتقالات في صفوف الحراك الشعبي المعارض سلميا و التي تندرج ضمن فئة اعتقالات الرأي السياسي و قد ساق الرافضون حجة آخرى مفادهاأنه من غير المجدي تنظيم انتخابات في ظل التضيق الممنهج على الإعلام المستقل و في المقابل كان مؤيدو الإنتخابات يحاجون بأن إجرائها في موعدها لايتنافى مع روح الحراك الشعبي ، فضلا عن الإنجازات التي تحققت و التي تأتي في مقدمتها إستعادة الشعبالفضاء العمومي، و القدرة على التأثير سياسيا في خيارات السلطة و قيام لجنة إنتخابات نزيهة تمكن الحراك أن يستمر بعد الإنتخابات و أن يواصل ممارسة الضغط على السلطة من أجل إصلاحات أعمق و أشمل .

---

[1] عبد الحميد مهدي ، المرجع نفسه ، ص.06

2فـريد بغداد، **الإستفتاء على الدستور الجزائري** ،قراءة في التحولات المشهد السياسي نالمركز الديمقراطي العربي شوهد في 20-05-2022https://www.democraticac.deص.7028

و يتجلى منطق رفض الإنتخابات في اتجاه آخر، هو مقاطعة أحزاب سياسة و تقديم مرشحين عنها للإنتخابات ، تعلق الأمر بالحزبين الإسلاميين "حركة محتمع السلم و جبهة العدالة و التنمية ، فضلا عن الحزب الديمقراطي الإجتماعي من أجل الثقافة و الديمقراطية، أضف إلى ذلك أنّ شخصيات سياسية وطنية عديدة قاطعت الترشح لهذه الإنتخابات ، على غرار **مولود حميروش** رئيس الحكومة الأسبق و **طالب الإبراهيمي** وزير الخارجية الأسبق و **أحمد بن بتور**بدورهم جميعا كانوا من الأسماء التوافقية التي كان ينتظر منها أن تقود الحوار مع السلطة الفعلية من أجل تجسيد مطالب الحراك الشعبي .

جدول1: نسبة المشاركة السياسية في الإنتخابات 2019

الإنتخابات	داخل البلد	خارج البلد
العدد الإجمالي	**22464161**	**5743890**
النسبة	**%41,13**	**%8,69**

المصدر :إعداد الباحثة

حيث بلغت نسبة المشاركة في الإنتخابات الرئاسية داخل الجزائر 41,13%أي ما يقارب 9747804 من إجمالي 24464161 مسجلة على التراب الوطني باحتساب نسبة التصويت خارج الجزائر التي بلغت 8,69%

فبالنسبة لموقف المؤسسة العسكرية لطالما نفت قيادة أركان الجيش وجود أي طموح سياسي لدى قيادته ، و في 13 أكتوبر 2019 صدر قانون يحضر على متقاعدي الجيش ممارسة أي نشاط سياسي بما في ذلك الترشح للإنتخابات لمدة خمسة سنوات بعد توقفهم نهائيا في الجيش ، و أكدت القيادات العسكرية باستمرار أيضا أن الجيش يلتزم مهامه الدستورية، و أن مايقوم به خلال الفترة الراهنة لايتعدى مرافقة الحراك الشعبي و تقديم الدعم اللازم لجهاز العدالة في حملتها ضد الفساد الذي استشرى في حقبة الرئيس بوتفليقة[1]

[1] فريد بغداد ، المرجع نفسه

3. آفاق المشاركة السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي 22 فيفري 2019

لقد كان لزاما على السلطة في الجزائر، أن تعيد المسارالديمقراطي و المؤسساتي إلى مساره الحقيقي، و الإنطلاق بكل صدق و مصداقية نحو إرساء دعائم دولة الحق و القانون ، دولة الحكم الصالح كل و هذا بهدف الوصول إلى التنمية المستدامة تستندها كل الدول و الشعوب في العالم ، لكن هذا لن يأتي إطلاقا إلا إذا قدمت السلطة الحاكمة تنازلات كبيرة للجماهير الشعبية، من خلال هذا الإجراء فهي تبرهن عن نيتها الحقيقية في ولوج مثل هذه العملية المقدسة ، لأن مختلف الأدبيات السياسية الحديثة تؤكد على أن مصدر الشرعية عموما و النظام السياسي على وجه الخصوص هو المشاركة الشعبية الصادقة و النزيهة ، فمن دونها لايمكن وصف الأمور إلا مجرد التعبئة الجماهيرية المبنية على التضخيم و المراوغات السايسية ، فالمشاركة السياسية الحقيقية سوف تسهم بالقدر الكبير في إرساء قواعد و أسس الحكم الصالح في الجزائر خاصة، إذا علمنا بأن المواطن في هذه الإستراتيجية سوف ينتقل من درجة التصويت إلى درجة المشاركة في[1] صناعة القرار، و اتخاذه ومن ثم مراقبة تنفيذه و في حالة الإخلال بهذه القواعد من طرف المنتخبين أو المركزيين :

كالإخلال بالأطر القانونية و الدستورية التي يجب أن يخضع لها الجميع و في ذات الوقت ستكون هناك إجراءات ستسمح للمواطنين بالمشاركة بكل قوة ، فمسألة التورط في قضايا فساد لايجب السكوت عنها، بحجة أن هذا المسؤول المنتخب يملك حصانة فالمنتخب حتى و إن كان يحوز على حصانة فهو ليس فوق القانون ، لأن القانون فوق الجميع، و فوق الحصانة فهذه دولة المؤسسات ، دولة الحق ، القانون ، دولة الحكم الصالح العقلاني التي ينشدها المجتمع .

فحينما نتحدث عن آفاق المشاركة السياسية لابد علينا أولا و قبل كل شيئ أن نطرح سؤالا عميقا ليجيب عن تساؤلاتنا بكل دقة و لهذا يقول العلامة **غاستون باشلار** :" أينما يكون هناك سؤال تكون هناك معرفة علمية"، فعلى هذا الأساس حينما نقر و نعترف بأن

[1] فريد بغداد ، المرجع نفسه

المشاركة السياسية في الجزائر لازالت تعرف مستويات غير مقبولة فإن هذا سيكون جزء و مقدمة لإيجاد الحلول و حتى المعضلات .[1]

لقد كتب أحد كتاب الغرب **Max kaase** مقالا بعنوان perspectives on political participation متحدثا في أحد عناصره عن مسألة المشاركة السياسية إنجازات الماضي و رؤية المستقبل political participation :pastachievement and futur vision حيث يؤكد العنوان الدقيق على أنّ هذه الدول قد حققت إنجازات في الماضي من خلال اهتمامها بالمشاركة لجميع المواطنين، بل و تهيئة الأجواء و الظروف الملائمة للنجاح، بينما فكرة الرؤية المستقبلية تؤكد بدورها على أن المشاركة المعاصرة قد أصبحت الكترونية في الأساس وقد أصبح المواطن يتابع[2] شؤونه المحلية و الوطنية و حتى الدولية من وراء جهاز الكومبيوتر في بيته ، إذ باستطاعته أن ينتخب و يعترض و يحتج و يقدم على وظيفة و يعزل المسؤول عبر سبر الأراء ، لقد أصبحتالأمور في كافة الدول و كأنك في عالم من الخيال، كما تخيله أرسطو و أفلاطون المدينة الفاضلة التي يسمو فيها الفرد عن كل شيء.[3]

كما أن الوزير الأول الجزائري السابق **نور الدين بدوي** قد قدم برنامجا واعدا حيث انطلق تنفيذه مع حلول سنة 2022 و يتمثل هذا البرنامج في استحداث طريقة الإنتخاب الإلكتروني في الجزائر ، هذا البرنامج الواعد الذي باستطاعته أن يوسع من نسب المشاركة كما أنّه آلية قانونية و رقمية لحماية أصوات المواطنين، ضمان أكبر قدر من التمثيل و المشاركة إما بالنسبة للذين قد يعترضون على فكرة الإنتخاب أو المشاركة الإلكترونية و ذلك بأن نسبة كبيرة من الجزائريين لايتحكمون في التقنيات الرقمية الحديثة نقول لهم ببساطة هل هناك اليوم في الجزائر من لايحسن استخدام البطاقة المغناطيسية لسحب الأموال ، فحتى شيوخ الكبار بمجرد أن يسحب له ابنه مرة أو اثنتين فتجده يتعلم بسرعة .

لكن بعد الحراك الشعبي الكبير الذي قاده الشعب الجزائري منذ ملامح الدولة الديمقراطية و التي أظهرت بعض المصطلحات الجديدة و التي لم تكن متداولة مثل : فخامة الشعب

---

[1] موريس أنجلس،**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية:تدريبات علمية** ، الجزائر ،دار القصبة ،2004،ص33

3 Max kasse ,percperctives on political participation ,the Oxfond Handbook of political Behavior for more see: https://www.oxfordhandbooks.com/view/101093/oxfordhd

[3] المرجع نفسه

الشعب مصدر كل سلطات ، لاسلطة إلا سلطة الشعب ، الشعب هو من يقرر من يكون الرئيس ...إلخ ، هي التي ستكون الآلية المناسبة لقيام إنتخابات حرة و نزيهة و ستكون نسب المشاركة مستقبلا مقبولة ، لاسيما إذا استجاب النظام الحاكم لمختلف التطلعات الجماهيرية خاصة تلك المتعلقة بالمتطلبات الإجتماعية ، لأن التركيز على الأمور و المتطلبات السياسية عادة لاينال نصيبا من الإهتمام كالمتغيرات الإجتماعية و الإقتصادية.[1]

و أخيرا إن فرص المشاركة السياسية وسيلة رائدة للوصول إلى سياسة شاملة يستطيع المواطنون من خلالها المشاركة في عملية صنع القرار العام ، المشاركة السياسية جزء أساسي من الديمقراطية و من الوصول إلى بناء ديمقراطي فعال في الدولة.

المطلب الثالث: أزمة المشاركة السياسية في ظل التعددية السياسية

1.مفهوم أزمة المشاركة السياسية: هي تشير إلى تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية نظرا للجوءالصفوة إلى وضع العراقيل أمام المتطوعين إلى المشاركة من جهة و شيوع الأمية من جهة آخرى وشراء الفقر في صفوف أبناء الشعب فتصبححينئذ المشاركة السياسية أزمة من أزمات التنمية السياسية عندما تأخذ جماعات جديدة للمطالبة بإشتراكها في الحكم على النحو آخر.

و في الوقت نفسه تنطوي على أزمة الشرعية و تشكل تهديدا لمركز الجماعة الحاكمة إذا بدت هذه الأخيرة لاتستجيب إلى مطالب القوى الصاعدة و لاريب أن كل مايؤدي إلى تغيير المجتمع ماديا كالتصنيع ، التكنولوجيا أو إعادة النظر في النظم الزراعية و غير ذلك يؤدي إلى تصاعد جماعات إجتماعية تطالب باشتراكها في الحكم .

واستنادا إلى ماتقدم فإن المشاركة السياسيةتصبح أزمة في حالتين هما:

- ظهور جماعات تطالب باشتراكها في الحكم .
- عدم استجابة الجماعة الحاكمة إلى مطالب القوى الإجتماعية الصاعدة.

[1] أبرادشة فريد ،المرجع السابق ،ص.386

تنبع أزمة المشاركة السياسية من عجز النظام من سّد الإحتياجات المتعلقة بالمشاركة السياسية لجزء كبير من أبناء المجتمع، لتغزو هذه الأزمة و في حقيقة الأمر جزء من حلقة متصلة ببعضها من الأزمات التي تعاني منها الكثير من الدول و خصوصا في الواقع العربي مثل أزمة الشرعية ، أزمة الهوية ، أزمة التوزيع ، أزمة التدخل و أزمة التكامل ، فظهور أزمة من هذه الأزمات لا يعني بعينها الأزمة الموجودة في هذه البلد أو ذاك بل مجرد وجودها يعني أن هذا النظام به العديد من الأزمات و بعبارة آخرى أن كل أزمة[1] تؤدي إلى أزمة أو أزمات متابعة أو متلازمة مع بعضها البعض .

وهناك العديد من الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى ظهور أزمة المشاركة منها:

- عدم وجود وسائل إعلام محايدة ، بل نجد كثيرا من وسائل الإعلام و خصوصا في المجتمع العربي محتكرة من قبل السلطة و أن مايطرح على المجتمع إنما هو إنعكاس لرغبات السلطة السياسية التي تتأثر غالبا بتوعية الرسالة الإعلامية المراد تلقينها للمجتمع و في الغالب رسالة ذات اتجاه واحد وليس نتيجة للتفاعل بين الأطراف المختلفة في المجتمع بما فيهم الحاكم و المحكوم و بالتالي تظل الرسالة الإعلامية الموجهة عاجزة عن أداء دور حقيقي يسهم في بناء المشاركة السياسية.
- أسلوب التنشئة السياسية .
- حداثة التجارب الديمقراطية .
- هشاشة أو غياب المؤسسات التنظيمية الفاعلة .
- إستئثار فئة قليلة في المجتمع بإدارة عجلة التنمية.

2.مظاهر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر

- غياب التطابق بين المبادئ الإديولوجيةو المواقف و البرامج و النصوص القانونية مع الممارسات السياسية الملموسة التي صاحبها تفشي الفساد الإداري و السياسي.
- مشاركة شكلية موسمية غير فعالة من قبل القوى السياسية حيث لاتظهر الأحزاب أثناءالعملية الإنتخابية بهدف تادية أدوار معينة للحصول على الريع الإنتخابي و اتخذت

[1] قيرع سليم،**أزمة المشاركة السياسية و انعكاساتها على البناء المؤسساتي في الجزائر**،مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ،العدد11،ص.257

المشاركة السياسية شكل التعبئة بفرض خلق مساندة دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام بما يجري في المجتمع السياسي .

- الحفاظ على الوضع القائم سواء في المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب و الجمعيات و غياب التداول على السلطة في حياتها الداخلية أو في المؤسسات الرسمية و بقاء نفس الأشخاص و السياسات ،عزوف المكونين عن الإنضمام للأحزاب السياسية.
- ضعف المشاركة في اوجه النشاط الإجتماعيالآخرى و في المجالات غير السياسية للياةالإجتماعية ذلك أن مثل هذه المشاركة تؤثر في اتجاهات الفراد نحو النظام السياسي و العملية السياسية .[1]

[1] قيرع سليم ، المرجع نفسه ، ص.257ص.258

المبحث الثاني:عملية البناء الديمقراطي في الجزائر2016-2020

يشهد البناء الديمقراطي في الجزائر مدا و جزرا وقف عند محطات كثيرة من النجاح و التقدم تارة و من الإخفاق تارة أخرى .

المطلب الأول: دور التعديلات الدستورية في تحقيق الديمقراطية

1. التعديل الدستوري2016:

تستوجب عملية المراجعة الدستورية الأخذ بعين الإعتبار الظروف و المتغيرات الوطنية و الإقليمية و حتى الدولية منها الإصلاح الدستوري لسنة 2016 بحيث شهدت البيئة الإقليمية للجزائر الكثير من التغيرات بموجب ماعرف بالربيع العربي 2011 سارعت على إثرها إلى سن سلسلة من الإصلاحات السياسية شملت مجالات عديدة " الأحزاب ، الإنتخابات ، الإعلام ، و تعزيز حظوظ المرأة السياسية " ، انتهى بتعديل دستوري في 06 مارس 2016 اعتبره البعض تحديثات و تكييفات أجريت على مجموعة من المواد الدستورية لدستور 28 نوفمبر 1996 و كذا على بعض المراجعات الدستورية لسنوات 2002_2008 و اعتبرته السلطة مكسبا مما ساهم في تعديل بإرساء الديمقراطية حيث جرّد هذا الدستوري تمسكه بواحدة من أهم مبادئ النظام الديمقراطي و هي مبدأ التعددية و رفض الأحادية من خلال أحكام المادة 42 من الدستور.[1]

إن التعديل الدستوري لسنة 2016 تضمن مايلي:

- **دسترة الأمازيغية أهم ماجاء في المشروع** : لأول مرة نصت الوثيقة الجديدة على ترسيم الأمازيغية كلغة ثانية في البلاد إلى جانب العربية و في هذا الصدد يرى الخبير في القانون الدستوري **بوجمعة صويلح** أن التطور الجوهري الذي جاءت به وثيقة التعديل[2] الدستوري

Sarah Leduc, nouvelle constitution en algérie:entre avancee democratique et occasion ratee, poste1 08/2/2016 sur le site https://www.france24.com/fr/20160208 -Algerie-nouvelle-constitutioninterview-hassan-morali-societé.civile-loi-corruption شوهد يوم23-05-2022

2محمد حسن و حسان حويشة،**دستور 2016،معركة جديدة بين السلطة و المعارضة** نشر بتاريخ 06-01-2016 على موقع بوابة الشروق الإلكتروني https://www.echouroukeonline.com ،تم التصفح بتاريخ 21-04-2022

يتمثل في ترسيم اللغة الأمازيغية باعتباره مطلبا ملحا منذ مدة طويلة و بدسترتها في حق تم تكريسه .[1]

- **إمكانية تحقيق التداول على السلطة** : العودة إلى العمل بنظام العهدتين الرئاسيتين المغلقتين بعد ثماني سنوات من تعديلها، بحيث نصت الوثيقة الدستورية الجديدة على مبادئ يمكن اعتبارها ركائز تحقيق التداول على السلطة، و أهمها تحديد فترة الولاية الرئاسية بخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة (المادة 74) بعد ماكانت مفتوحة سابقا بموجب تعديل 2008 كما نصت أيضا على تأسيس هيئة عليا دائمة مستقلة تضم قضاة و شخصيات عامة و أكاديميين لمراقبة العملية الإنتخابية، برمتها ترأسها شخصية مستقلة ما يضمن نزاهة العملية الإنتخابية ، و وصول من يفرزه الصندوق إلى السلطة .
- **ألزمت الوثيقة رئيس الجمهورية باستشارة الأغلبية البرلمانية،** عند تعيين الوزير الأول وإنهاء مهامه(المادة 77) على عكس مانص عليه الدستور السابق الذي يمنح الرئيس مطلق الحرية في تعيين من يشاء في ذلك المنصب ، إلى جانب تعزيز دور المعارضة من خلال دسترة حقها في التعبير و الإجتماع و إسماع صوتها عبر وسائل الإعلام العمومية إضافة إلى حصولها على إعانات مالية حسب نسبة تمثيلها في البرلمان .[2]
- **التنمية المحلية و المستدامة** : حيث تحدث المشروع الجزائري في مواد جديدة لم تذكر في الدساتير السابقة عن قضايا التنمية المحلية، كمسألة للقضاء على التفاوت الجهوي في مجال التنمية، و سلبيات إقصاء والإهتمام بمحليات آخرى .
- **تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية** : من خلال ما نصت عليه (المادة 15) في مسعاها كتنمية محلية، باعتبارها المجال الخصب لتطبيق الديمقراطية و تجسيد حقيقي لعبارة حكم الشعب، التي لايمكن أن تتجسد على مستوى الوحدات المحلية.[3]
- **تعزيز رقابة البرلمان على السلطة التنفيذية:** حيث أن الرئيس يستشير الأغلبية البرلمانية في إختيار الوزير الأول ، فضلا عن التنصيص على تقيد إصدار الأوامر الرئاسية إلا في

1محمد حسن و حسان حويشة،**دستور 2016،معركة جديدة بين السلطة و المعارضة** نشر بتاريخ 06-01-2016 على موقع بوابة الشروق الإلكتروني ،تم التصفح بتاريخ 21-04-2022https://www.echouroukeonline.com

2 عمدة محديد،**درسة تحليلية لمضمون التعديل الدستوري 2016**نشر بالمركز الديمقراطي العربي في 23-11- 2016على الموقع الإلكتروني تم التصفح بتاريخ 22-04-2022 على الساعة 17:12 https://democreaticac.de/?p=40326

3فريد برادشة،**قراءة تحليلية لمضمون التعديل الدستوري الجزائري 06مارس2016 إصلاح واقعي أم تكيف إستراتيجي التغيرات الدولية المعاصرة**، مجلة جيل البحث العلمي ،العدد 08،ديسمبر 2018،ص.39

الظروف القصوى الإستثنائية كما تضمنت الوثيقة أيضا قضيةالإخطارأين أصبح للمعارضة الحق في أن تخطر المجلس الدستوري في قوانين معينة.

- **إستقلالية السلطة التشريعية** :من خلال ما أضافه المشرع الجزائري من مواد تتعلق بالسلطة التشريعية بما يضمن إستقلالية السلطة التمثيلية و يسهم في عملية بناء الصرح الديمقراطي .

يعكس عرض أهم ماجاءت به التعديلات الدستورية الإطار التأسيسي، الذي حاول من خلاله المشرع الدستوري وضع البلاد على سكة البناء الديمقراطي، فقد كان دستور 1989 بما نصته من أحكام جديدة تتعلق بحرية الرأي التعبير، الإجتماع و إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي والذي ساق إلى وضع الجزائر في طريق المسار الديمقراطي ،دعمهأحكام التعديل الدستوري لسنة 1996 بما أبقى عليه من مكتسبات ديمقراطية و عكس التعديل الدستوري لسنة2016 إمكانية بناء جمهورية ثانية تعمل تحقيق الإستقرار السياسي يليه التعديل الدستوري 2020.[1]

2.التعديل الدستوري 2020

تضمنت مسودة تعديل دستوري الجزائري الحالي نحو 20 تعديلا أهمها :

- تعويض المجلس الدستوري بمحكمة دستورية ، حيث اقترحت الوثيقة أن تضطلع المحكمة الدستورية بمهمة الرقابة على الأوامر الرئاسية و الحكومية و كذا القوانين و التنظيمات و المعاهدات .
- إلغاء المادة التي تتعلق بالثلث الرئاسي من تشكيلة مجلس الأمة و هي مادة استحدثها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في تعديل 2008 حيث منحته صلاحية ثلث أعضاء مجلس الأمة .
- الإبقاء على فترة الولاية الرئاسية مدتين فقط و استحداث منصب نائب رئيس الجمهورية وهي مهمة كان يضطلع بها رئيس مجلس الأمة في الدستور السابق و كذا الإبقاء على فترة العهدة البرلمانية بولايتين تشريعيتين غير قابلة للتجديد.

- إضطلاع الجيش الوطني الشعبي بمهام عسكرية خارجية .

[1] محمد حسن ،حسان حويشة ، المرجع السابق

- حذف المادة التي تستوجب التمتع بالجنسية الجزائرية لتولي المناصب السامية في الدولة .
- إلغاء منصب الوزير الأول و إستبداله برئيس الحكومة .
- إعفاء رئيس الجمهورية من ترأس المجلس الأعلى للقضاء و استناده إلى رئيس المحكمة العليا ، كذا إبعاد وزير العدل من تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء .
- اقتراح التمييز في الإستفادة من الحصانة البرلمانية بين الأعمال المرتبطة بممارسة العهدة.
- يشترط التعديل الدستوري و للمرة الأولى التصويت داخل البرلمان بحضور أغلبية الأعضاء، و ذلك بعد الإنتقادات التي طالت نواب البرلمان على ماعتبره الجزائريون قاعات البرلمان فارغة خلال جلسات البرلمان .[1]
- إقرار مدة حالة الطوارئ ب30 يوما و لايمكن تحديدها فلا بموافقة البرلمان و هي المدة التي كانت مفتوحة في الدستور الحالي مع تجديد مدة الحالة الإستثنائية ب60 يوما و إقرار حق المحكمة الدستورية في الرقابة على القرارات المتخذة أثناء الحالة الإستثنائية.
- دسترة الحراك الشعبي 22 فبراير 2019 ضمن ديباجة الدستور بالإضافة إلى حظر خطاب الكراهية و العنصرية و التمييز .
- الإبقاء على مواد الهوية الوطنية كمواد صماء غير قابلة للتعديل .
- إقتراح إدراج اللغة الأمازيغية في خانة مواد الهوية الوطنية غير القابلة للتعديل الدستوري .
- دسترة سلطة عليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته و إدراجها ضمن الهيئات الرقابية و كذا دسترة السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات .[2]
- مشروع التعديل الدستور هذا يؤسس لمجتمع مدني حر و فعال: حيث أعطى هذا المشروع مكانة مهمة للمجتمع المدني إذ تم إستحداث مرصد وطني خاصا به لتفعيل نشاطه ، و رفعت العقابات أمام النشاط الجمعوي الذي سيمارس بمجرد التصريح ، و لأنه يعد من أهم التزامات رئيس الجمهورية السيد **عبد المجيد تبون** خلال حملته الإنتخابية لرئاسيات 12ديسمبر 2019، ذكر مصطلح "المجتمع المدني" في الوثيقة ستة مرات و لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة يذكر في الديباجة ، وهو مايبرز الأهمية التي أوليت له ، حيث ينتظر منه أن يلعب أدوارا محورية في ظل الجزائر الجديدة ، و تجسد التزام الرئيس لهذا

1عبد العزيز الزهر،خالدهولي، **أثار التعديلات الدستورية المستقبلية على مسار الجزائر الديمقراطي من منظور السياسة المقارنة الجديدة** ،مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية ،المجلد 03،العدد02 ،ص.39،ص.40،ص.41

2 عبد العزيز الزهر ، خالد هولي ، المرجع نفسه ، ص.42

الشأن من خلال اعتماد من 2600 منظمة من المجتمع المدني خلال شهر جويلية الأخير ، وحده من طرف مصالح وزارة الداخلية من أزيد من 4000 طلب تقدم بها مختلف النشطاء في هذا المجال حسب الأرقام التي قدمها مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالحركة الجمعوية و الجالية الوطنية بالخارج ،"نزيه بن رمضان".

و نصت الوثيقة في ديباجتها أن ***:"الشعب لجزائري ناضل و يناضل دائما في سبيل الحرية و الديمقراطية ومتمسك بسيادته و استقلاله الوطنيين".***

و يعتزم أن يبنى بهذا الدستور مؤسسات أساسها مشاركة كل المواطنين و المجتمع المدني، بما فيه الجالية لجزائرية بالخارج ، في تسيير الشؤون العمومية و القدرة على تحقيق العدالة افجتماعية و المساواة وضمان الحرية لكل فرد ، في إطار دولة القانون ، جمهورية و ديمقراطية .

و من هذا المنطق جاءت المادة 10 من ذات المشروع ، إذ نصت على أن الدولة" ستسعى إلى تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية"، كما جاءت المادة 16 للتأكيد على دور المجتمع المدني في ترقية التسيير الديمقراطي و نصت على أن الدولة "تشجع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية لسيما من خلال المجتمع المدني"، و نظرا للتقييد الذي عرفه المجتمع المدني في الفترات السابقة [1]

الذي تسبب في ركوده و تراجع فعاليته ، ارتأى المؤسس الجزائري تحريره، إذ نصت المادة 53 على أن حق إنشاء الجمعيات مضمون و يمارس بمجرد التصريح" و يعبر هذا التوجه عن إرادة السلطات العليا في إعطاء حرية أكبر للنشاط الجمعوي ، وهذا ما أكده رئيس الجمهورية في مقابلة صحفية مع ممثلي وسائل الإعلام الوطنية أجراها في جويلية الفارطة إذ قال " إننا في مرحلة بناء المجتمع المدني فيها دور مهم".

وبالإضافة إلى هذه التسهيلات تنص نفس المادة من مشروع تعديل الدستور على أن "الدولة تشجع الجمعيات ذات النفع لعام "و أن " لتحل الجمعيات إلا بمقتضى قرار قضائي".و من جهة أخرى و بهدف تسهيل دور المجتمع المدني أسس مرصدا وطنيا

1وكالة الأنباء الجزائرية ، https://www.radioalgerie.dz، تم التصفح يوم 25-05-2022 على الساعة09:00

للمجتمع المدني ، و بصفته هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية ، يقدم أراء و توصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني ، ويساهم في ترقية القيم الوطنية و ممارسة الديمقراطية و المواطنة، و يشارك هذا المرصد، الذي يحدد مرسوم رئاسي تشكيلاته و مهامه الأخرى مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية .

وضع مشروع الدستور هيئات استشارية أخرى من شأنها المساهمة في تفعيل المجتمع المدني كالمجلس الوطني الإقتصاديو الإجتماعي و البيئي إذ جاء في المادة 239 أن من مهامه توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشارك الوطني حول سياسة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية في إطار التنمية المستدامة.

3.مقارنة بين التعديلات الدستورية:

ومن خلال التعديلات الدستورية المذكورة أعلاه (2016-2020) يمكننا أن نجري مقارنة بينهما :

-**التعديل الدستوري 2016:** في إطار العديد من التطورات السياسية التي شهدتها البيئة الإقليمية في إطار ماعرف بالحراك العربي و الذي شاهدته العديد من الدول العربية[1] (تونس ،مصر ،سوريا ، اليمن ، ليبيا) و عبر عن رفضه لإحتكار السلطة و طالب بمزيد من المشاركة السياسية .

ورغم ماحمله هذا التعديل من أمال في إمكانية بناء جمهورية ثانية في الجزائر و تحقيق الإستقرارالديمقراطي ، إلا أنه لم يتوان هو الأخر عن ترجيح كفة رئيس الجمهورية ممثل السلطة السياسية على حساب السلطة التشريعية بما منحه من صلاحيات كثيرة (التدخل في العمل التشريعي بإصدار القانون ، تعيين الوزير الأول حل البرلمان ...)[2]

2 مصطفى بلعور،**الإصلاح الدستوري في الجزائر:دراسة في التعديل الدستوري لسنة2016**،مجلة البحوث السياسيةو الإدارية ،العدد10،ص.279،ص.280

1 مصطفى بلعور،**الإصلاح الدستوري في الجزائر:دراسة في التعديل الدستوري لسنة2016**،مجلة البحوث السياسيةو الإدارية العدد10،ص.279،ص.280

-**التعديل الدستوري 2020**:إن هذا التعديل الأخير الذي عرفته الجزائر لم يهدف إلى إحداث تغيير جذري في الحياة السياسية ولا البحث عن مصادر جديدة للشرعية ،و حقيقة لم يلعب الدور الذي كان منتظرا أن يلعبه في بناء اليمقراطية في الجزائر و ذلك نتيجة[1]

لمجموعة من الأسباب و الإعتبارات ، كان من المفترض أن يقوم بما يلي :

- اعتبار الشعب مصدر السلطات يفوضها دوريا عن طريق إنتخابات فاعلة وحرة و نزيهة .
- عدم الجمع بين أي من السلطات في يد شخص واحد او مؤسسة واحدة فكل سلطة تقوم بدورها باستقلالية تامة وبدون أي ضغوط .
- ضمان الحقوق و الحريات العامة دستوريا و قانونيا ، من خلال ضمان فاعلية الأحزاب و نمو المجتمع المدني المستقل عن السلطة و رفع يد السلطة عن احتكار وسائل الإعلام و تاكيد عن حق الدفاع عن الحريات العامة .
- تداول السلطة وفق آلية انتخابات حرة و نزيهة وفعالة تحت إشراف قضاء كامل و مستقل.[2]

المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية في تحقيق الديمقراطية

تعد الأحزاب السياسية من الأهم التنظيمات السياسية التي تأثر بشكل مباشر على سير حركة النظام السياسي و ضمان استقراره فهي تؤدي دورا مهما في تنشيط الحياة السياسية و صارت تشكل ركنا أساسيا من أركان النظم الديمقراطية ، فأداء الأحزاب ينعكس أو إيجابا على نوعية الحياة السياسية على مستوى التطور الديمقراطي و التحديث السياسي و فعالية النظام السياسي الذي يعد انعكاسا للنظام الحزبي السائد في الدولة .

و للأحزاب السياسية دور مهم في صنع السياسات العامة و تأطيرها وتحقيق عملية البناء لديمقراطي ، حيث تعد إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن باعتبارها الركيزة القوية و المنظمة للربط بين القمة و القاعدة و كمحطة اتصال لازمة بين لمواطنين و السلطة و

1 محمد مجدان،**التجربة الدستورية الجزائرية وبناء الديمقراطية** ،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، المجلد 12،العدد16،ص.32

2 حميدة درياديي،**الإصلاحات السياسية الخيرة في الجزائر...تعزيز للمسار الديمقراطي أم حفاظ على الوضع القائم**،مجلة أبحاث،مجلد1 ،العدد2016،2،ص.38

تختلف طبيعة و اجراءات و طرق صنعها من دولة إلى أخرى تبعا للنظام السياسي و دور الأجهزة الحكومية و الغير حكومية و منها الأحزاب السياسية .

إن الأحزاب السياسية في الجزائر تلعب الدور المبلور للمصالح الإجتماعية و المبلور للمطالب و الإحتياجات لربطها ببدائل السياسة العامة ، ولكن تتوقف الطريقة التي تستخدم في تجميع الموارد و توحيد لمطالب على عدد الحزاب السياسية ، ففي المجتمعات التي تأخذ بالتعددية الحزبية فإن الأحزاب لاتبذل جهدا كبيرا في تجميع المصالح وتوحيدها قدر اهتمامها بمصالح محددة و ضيقة كما هو لحال في فرنسا و الجزائر و أما في[1]

الدول ذات لحزب الواحد يتمثل بالهيمنة الكامنة على صنع السياسات العامة .إذن فلا غنى عن حق تكوين الأحزاب السياسية كأحد الحقوق الأساسية في حياة الإنسان و إن كان هذا لحق يحتاج في بعض الأحيان بل الكثير من الأحيان إلى الحماية من جور كلا من السلطتين التنفيذية و في بعض الأحياون التشريعية ، خاصة في دول العالم الثالث و هذه الحماية قد كفلها التعديل الدستوري سنة 2016 و القانون العضوي المتعلق بالإنتخابات .

إن الأحزاب السياسية تعتبر من أهم ملامح الديمقراطية ، و ذلك باعتبارها ممثلة للإرادة الشعبية، التي تحضر عبر الإنتخابات: انتخابات داخلية من خلال إنتخاب الأجهزة المسيرة للحزب وطنيا و جهويا و اقليميا، و كذلك عبر المشاركة في المؤتمرات ، اختيار مرشحي الحزب ، انتخابات خارجية عبر تقديم برامج و القيام بحملات انتخابات خارجية لإقناع الناخبين، و ذلك للوصول إلى الحكم و أخيرا لتطبيق برنامجها ، تعمل على لحصول على الدعم الشعبي بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة ن هذا يعني أن الحزب يقوم بالأساس على عنصري التنظيم و المشاركة في الحياة السياسية من خلال الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، و من مقوماتها :

1 زاير إلهام ، **دور الأحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية ، المجلد 3، العدد2، 2019،ص.300

1. **ممارسة السلطة** : تعتبر الرغبة في الوصول إلى الحكم و ممارسة السلطة أهم مقومات الحزب السياسي و هذا مايميزه عن جماعات الضغط، فإذا كانت وظائف هذه الأخيرة تتوقف عند التأثير على ممارسي السلطة و الضغط عليهم لتحقيق مصالح فئوية خاصة بها فإن الحزب السياسي يسعى للوصول إلى السلطة لتطبيق برنامجه الإنتخابي، الذي مكنه من الأغلبية البرلمانية ، هذه الأغلبية البرلمانية تفقد مشروعيتها إذ لم تتحول إلى حكومة مستقلة تمتلك سلطة تشريعية و تنفيذية تمكنها من تطبيق برنامجها الإنتخابي ، مع الخضوع إلى الرقابة الشعبية[1]

فالحزب السياسي بهذا المعنى يفقد وجوده كما يفقد قيمته السياسية ، إذ لم تتفر له الشروط الملائمة لممارسة السلطة باعتباره ممثلا للإرادة الشعبية التي قادته في الإنتخابات إلى ممارسة الحكم .

2. **الحصول على المساندة الشعبية:** يستند الحزب السياسي أساسا على تمثيل الإرادة الشعبية ، إذ يعمل على بلورة الإرادة الشعبية عبر الإنتخابات ، على شق قرارات سياسية بعد وصوله إلى الحكم ، وهو بذلكيمارس سلطة شرعية باعتباره حاصلا على المساندة الشعبية التي تجسدها صناديق الإقتراع، و بهذا المعنى فإن أي سلطة سياسية تفقد شرعيتها إذا لم تحصل على المساندة الشعبية ، تصبح بذلك مختصبة للحكم و يجب على الشعب غخضاعها للإرادة الشعبية و على هذا الأساس يمكن أن تتحقق الديمقراطية و تصبح مجسدة على أرض الواقع.

3. **تنفيذ سياسة محددة:** ترتبط هذه السياسة بالضرورة بالبرنامج الإنتخابي الذي يقدمه الحزب لناخبيه، و يلتزم بتطبيقه إذا نجح في الإنتخابات ووصل إلى الحكم ، و حتى يستطيع الحزب تطبيق برنامجه الإنتخابي بعد حصوله على الأغلبية البرلمانية لابد أن تتوفر له الشروط السياسية الضرورية المرتبطة بممارسة مجموع السلطات(التشريعية ، التنفيذية) التي تخولها له الشرعية الشعبية التي يمتلكها عبر الإنتخابات .[2]

---

[1] زاير إلهام ، مرجع سبق ذكر، ص.303

[2] زاير إلهام، مرجع سبق ذكره،ص.311

تلعب الأحزاب السياسية دور فعال في التأثير في صنع السياسات العامة في الجزائر و في تحقيق عملية البناء لديمقراطي في الجزائر :

- إن الحزب الذي يصل إلى موقع السلطة يصبح هو المحور الأساسي في صنع السياسات العامة فالعضوية الحزبية في البرلمان تلعب دور مهم في التشريع السياسات العامة لاسيما و أن الأعضاء يصوتون في البرلمان تبعا لموقف حزبهم[1]

- من السياسة و ليس بصفتهم الشخصية، بحكم أن هذه السياسات هي برامجه للحكم و خياراته للتنمية و رؤيته لحل المشاكل الماثلة و المتوقعة.
- إن الحزب في المعارضة يمثل رقابة سياسية دائمة و متصلة لتوجهات و أداء السلطة التنتفيذية ساعيا لكشف الأخطاء أينما وجدت و بالتلي فالحزب المعارض يصبح عاملا مأثرا في تشكيل السياسات العامة و في الضغط الإجراء بعض التعديلات و فقا لما يبرز أثناء التنفيذ من أخطاء تستوجب المراجعة.
- إن الأحزاب السياسية تمثل قناة لإختيار النخبة التي تتقلد المناصب السياسية الهامة(كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية) و علما بأن هذه النخبة هي التي تتقلدالمناصب السياسية و الإدارية و الديبلوماسية الهامة ، هي مركز الدائروة في تشكيل ووضع و تنفيذ سياسات الحزب الحاكم فإن أسلوبه في تجنيد، إختيار، تدريب و تأهيل الكوادر يكون له الأثر المباشر فيما يجد من سياسات عامة .
- إن الأحزاب السياسية بصفة عامة تتقيد من جميع وسائل الإتصال الجماهيري من صحف ، إذاعة ، تلفزيون للتأثير و كسب الرأي العام لتوجهاتها، و منه فإن تأثير الأحزاب السياسية في السياسات العامة لا يقتصر على حجمها و درجة تمثيلها في البرلمان فقط بل أيضا على قدرتها في توظيف وسائل الإتصال الجماهيرية لتشكيل الرأي العام وفقا لتوجهاتها .[2]

---

[1] سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر** ، الطبعة 3 ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص.221

[2] سعاد الشرقاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص.222

و مع ذلك فإن الأحزاب السياسية تظل في كل الأحوال غير الجماعات المصلحية في وظيفتها و في دورها ، فهي لا تتبنى قضايا صغيرة أو مصالح فئة صغيرة ، بل تناصر مواقف و سياسات تتسم بالعمومية و بعض الشمولية .[1]

إن الأحزاب السياسية تهدف أساسا في الأنظمة الديمقراطية إلى المشاركة في الإنتخابات بغرض السيطرة على النظام الحكومي و تنفيذ برامجها و سياستها ، فهي من أهم متغيرات النظام السياسي ، كونها تؤدي لها مجموعة من الوظائف الأساسية فهي توفر قناوات للمشاركة و التعبير عن الرأي ، تجمع المصالح و تعبئها ، تساهم في إضفاء الشرعية على نظام الحكم .[2]

1عفاف بوراس، **السياسات العامة الصحية في الجزائر**، 1999-2009، مذكرة ماستر ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،كلية العلوم السياسية ،2014،ص.18

[2] عفاف بوراس، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية

1. تعريف المجتمع المدني:

نجد أن هناك تعاريف متعددة من بينها تعريف **رايت جوردنWright Jordan**

"مملكة تقع بين الدولة و الأسرة ، و تقطنها منظمات منفصلة عن الدولة، إذ تتمتع بالإستقلال الذاتي في تعاملها معها ، وتتشكل مجموعة من الأفراد يهدفون إلى حماية مصالح وقيم معينة ".

فيما يعرفه **ستريفن ديلو Stephen Dilo** " بأنه أشكال من الجمعيات يطلق عليها غالبا مجموعات طوعية توجد خارج الهياكل الرسمية للدولة ينضم إليها المواطنون طواعية ، تعمل ضد السلطة الحكومة المركزية" .[1]

2. مؤسسات المجتمع المدني :

- **الجمعياتAssociation** : هي تعبير سياسي و إجتماعي يخص مجموعة من الأفراد ينضمون لبعضهم طواعية للدفاع عن مصالحهم المشتركة في إطار حدود معينة و تختلف الجمعيات باختلاف اهتماماتها و مصالحها منها المهنية الخيرية ، الإنسانية ، الدينية ، العلمية و الرياضية و غيرها، و تغطي هذه الجمعيات جل مجالات الحياة و نشاطاتها المختلفة ، كما تعتبر أداة للأفراد لتوظيف معارفهم و استغلال وسائلهم من أجل تطوير النشاطات التي يهتمون بها .
- **النقابات Trade Unions:** هي مؤسسات تضم مجموعة من الأفراد بهدف الدفاع عن مصالهم المهنية، و هي تعتبر من أهم التنظيمات الناشطة في المجتمع المدني ، إذ أن الكثير منها قاد العديد من الإصلاحات ضد بعض الأنظمة التسلطية و الإستبدادية في العالم كنقابة تضامن في بداية الثمانينات و التي أسقطت الحكومة[2]

1ستيفن ديلو ،**المجتمع المدني بين التفكير السياسي و النظرية السياسية** ، ترجمة ربيع وهيبة ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ،2003،ص.57

2 عمر عابد، **المجتمع المدني في الجزائر و دوره في التنمية السياسية** ، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية،ص.14

الشيوعية ،ككما تساهم النقابات في صيانة لوحدة الوطنية داخل البلد الواحد و الوقوف دون محاولات التقسيم لمبرر طائفي ، ديني، أو عرقي..

و من أمثلة النقابات نجد : نقابات لعمال عامة ، نقابة الأطباء ، المحامين، المهندسين و المعلمين ...إلخ

- **المنظمات الغير حكومية Non-gouvernemental Organisations**: وهي عبارة عن منظمات تقع بين الحكومة و القطاع الخاص مستقلة عن الدولة و ليس لها أهداف تجارية ، و تتكون من مجموعة من الأفراد، يسعون للتأثير في السياسات العامة للدولة المتواجدين فيها، و هدفها تحقيق الإتصال بين الأفراد و الجماعات على النطاق العلني و من أمثلتها الصليب الأحمر و الهلال الأحمر و هي كثيرة جدا من أن تحصى.
- **الأحزاب السياسية Political Parties**: رغم أنها ليست من المجتمع المدني بل هي من المجتمع السياسي ، لأن ما يميز المجتمع المدني ليس إستقلالها عنة لدولة فقط ، بل و استقلاله عن السياسة أيضا ، كما أن هذه الأحزاب تسعى إلى السلطة بخلاف منظمات المجتمع المدني ، و لكننا أدرجناها هنا بسبب دورها الهام في تنشيط المجتمع ، فنشاطها لايقتصر على المشاركة في الإنتخابات و السعي نحو السلطة فقط بل تهتم كذلك بعملية الرقابة على الدولة، و تحقيق المشاركة السياسية ، تكريس التنشئة السياسية و الإجتماعية و المطالبة بترقية حقوق الإنسان و احترامها و العمل على ترسيخ مبادئ الديمقراطية ، و المطالبة بحرية الرأي ، حرية التعبير إل غير ذلك من النشاطات الهامة في المجتمع.[1]

[1] عمر عابد ، مرجع سبق ذكره ،ص.15

3.المجتمع المدني في الجزائر :

ليس هناك أدنى شك في الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في عملية البناء الديمقراطي في مختلف دول العالم و في الجزائر خاصة ن ذلك لأنه يعتبر من الفواعل الأساسية في هذه العملية ، فهو يعد همزة الوصل التي تربط بين المواطنين و النظام السياسي.[1]

وذلك بتحويل إنشغالاتهمو مطالبهم إليه، إذ بواسطته يتم الضغط على هذا النظام للحصول على تلك المطالب و تحويلاها إلى سياسات عامة و قرارات يستفيد منها الجميع.

كما أن للمجتمع المدني تأثير مباشر على المواطنين في ميادين الحياة المختلفة ، بالتالي فبإمكانه فهم سلوكاتهم و مواقفهم إزاء أي ظاهرة سياسية أو إجتماعية ، يلعب هذا الأخير دورا هاما في ضمان تثبيت و احترام المبادئ الديمقراطية و ضمان حقوق الإنسان والحريات العامة في المجتمع و احترامها.

إن الجزائر تعتبر من بين الدول التي اهتمت بالمجتمع المدني و بدوره ، من خلال حثها و تشجيعها على إنشاء الجمعيات على إختلاف أنواعها و تنوع نشاطاتها ، و ما التشريعات المختلفة حول الموضوع إلا دليلا واضحا على هذا الإهتمام و ذاك التشجيع و خير مثال على ذلك ما أقره مشروع التعديل الدستوري 2016 من خلال المادة 48 و النبي نصت على حرية التعبير و إنشاء الجمعيات و الإجتماع مضمون للمواطن ، كما نصت المادة 54 على أن حق إنشاء الجمعيات ، وأن الدولة تشجع الحركة الجمعوية فهذا كله يتبين أن جميع الإصلاحات و التشريعات جاءت لتنظيم مؤسسات المجتمع المدني من أجل تهيئة الإطار السياسي و الإجتماعي المناسب لتحقيق الديمقراطية من خلال تحقيق الإستقرار السياسي و التنشئة السياسية و تنشيط المشاركة السياسية، هذا من الناحية القانونية ، لكن من الناحية الفعالية فإن النظام السياسي في الجزائر قد قصد من وراء تعامله مع موضوع المجتمع لمدني و حثه على إنشاء الجمعيات و الأحزاب لتحقيق هدفين أساسين و هما : إمتصاص غضب المواطنين بسبب تدهور مستوى المعيشة التي ازدادت سوءا من الجانب الإجتماعي خاصة

1محمد مجدان ،**المجتمع المدني في الجزائر و عملية التحول الديمقراطي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد 7، العدد2، 2020،ص.54

في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات زيادة إحكام قبضته على الأوضاع العامة في البلاد حتى يستطيع تحقيق تجانس و انسجام في أعلى سلطة .[1]

كما كان من قبل بواطة وضع استراتيجية تمكنه من إنهاء هيمنة الحزب الواحد و تحييد الجهات الضاغطة التي تستخدمه، ليليه التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 وهو إستحداث مرصد وطني خاصا به بتفعيل نشاطه .

كما أن المجتمع المدني في الجزائر هناك من يعتبره مهما جدا ، من خلال الدور الذي لعبه في دفع الكثير من الإصلاحات و التغيرات السياسية ، الإقتصادية و الإجتماعية إلى البروز و التحقق بالإضافة إلى دوره في المحافظة على التوازنات العامة داخل لدولة خاصة في الظروف الصعبة و الإستثنائية التي مرت بها البلاد(الحراك الشعبي 22 فبراير 2019، الأزمة الصحية كورونا) ، كما تظهر هذه الأهمية للمجتمع المدني في الجزائر في تناوله و الإهتمام به في الخطابات الرسمية و في المجال الإعلامي كذلك ، حيث أصبح عاملا مهما يعول عليه في كثير من الأمور الهامة منها العملية السياسية .[2]

1 الجمهورية الجزائرية الديقراطية الشعبية ، قانون رقم 01.19، المؤرخ في 03-06-2016، يتضمن تعديل الدستور الجريدة الرسمية للعدد14 في 07-03-2016

2 محمد مجدان، مرجع سبق ذكره ،ص.55

خلاصة الفصل:

تعد المشاركة السياسية أحد أهم الآليات للمارسات الديمقراطية و تكريس المواطنة التي تجعل من المواطن فاعلا أساسيا في اتخاذ القرارات المتعلقة به وتجعل منه فاعلا سياسيا مهما يجسد من خلالها أفكاره و آرائه السياسية و يكون بذلك علاقة دائمة مع السلطة يمارس دور الرقابة على السلطة التي تحكم إسمه .

المشاركة السياسية في الجزائر عرفت مسارا طويلا كان متعثرا في بدايته من تبني الجزائر التعددية السياسية ، هذا التعثر الذي جعل الشعب الجزائري يتخلى عن المجال السياسي كليا إلى غاية الحراك الشعبي 22 فيفري 2019 التي كانت نتيجة لثلاثة عقود للعزلة السياسية ، دفعت الشارع الجزائري الظروف الإقتصادية و افجتماعية و على رأسها الظروف السياسية العهدة الخامسة للرئيس بوتفليقة ويعتبر البعض أن الحراك الشعبي هو أكبر عملية مشاركة سياسية عرفتها الجزائر ، حيث خرج مايقارب 24 مليون شخص إلى الشارع و هي إجمالي إلى الهيئة الناخبة التي كانت و لازالت عن كل موعد انتخابي أما فيما يخص التعديلات الدستورية آلية من آليات التي يتبناها النظام السياسي التكيف مع واقعه الإجتماعي و الإقتصادي و مع التغيرات الطارئة على البنية التحتية للمجتمع وهي عملية تجرى بطريقة منظمة و سلسة في النظام الديمقراطي المستقر باعتبار أن الجزائر شهدت العديد من الإصلاحات الدستورية منذ إقرارها لدستور التعددية السياسية و الحزبية سنة 1985 الذي تضمن العديد من المبادئ الديمقراطية و التعديل الدستوري بسنة 1996 الذي جاء لتقويم المسار الديمقراطي و ضبط الحياة السياسية ثم التعديل الدستوريل الجزئي لسنة 2008 و تعديل سنة 2016 كنقلة نوعية هامة ضمن حلقات تطور الممارسة السياسية في الجزائر ، وبعد الحراك الشعبي الذي أبهر العالم بسلميته ليليه التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020.

الخاتمة

ختاما نقول أن المشاركة السياسية تمثل الأساس لأي نظام ديمقراطي ، فتعتبر أحد الشروط المطلقة له ، بل و يتوقف مستقبل الديمقراطية، عليه حيث لا يمكن الحديث عن الديمقراطية بمعزل عن المشاركة السياسية ، هي التعبير الواضح عن مبدأ سيادة الشعب ، حيث تقتضي وجود مجموعة بشرية من المواطنين الذين يتوافر لديهم شعور الإنتماءبالإهتمام بالشأن العام و الحفاظ على المصلحة العامة للشعب، باعتبارها أرقى تعبير عن المواطنة التي تمثل دور قديم وحديث، فهي جملة النشاطات التي تساعد على الممارسة السياسية حيث صارت حق من حقوق الإنسان و ركن أساسي لأي نظام ديمقراطي ، يقاس نمو و تطور أي نظام سياسي بدرجة التمكين في المشاركة السياسية و التي تقوم إضفاء لمصداقية و شرعية النظام و الهيئات العمومية ، و حيزا ملائما للديمقراطية وذلك من خلال تكريس حق المواطنين للتعبير عن أرائهم بهدف تحقيق البناء الديمقراطي باعتبارها النقطة البناءة بين المواطنين و المؤسسات الحكومية و قناة إتصال تدعم التوجه الديمقراطي .

هناك ارتباط وثيق و تأثير متبادل بين المشاركة السياسية و البناء الديمقراطي باعتبارها تتطلب إشراك جميع المواطنين بغض النظر عن إنتماءاتهم الإثنية و العرقية في الحياة السياسية ، و تمكنهم من أن يلعبوا دورا واضحا في العملية السياسية و في تطوير آليات قواعد الحكم الصالح .

حقيقة يمكن القول أن المشاركة السياسية تلعب دور جد مهم في تحقيق عملية البناء الديمقراطي، لما من أهمية كبيرة في تشكيل العملية السياسية و القانونية بين المواطن و السلطة السياسية و لها وسائل متعددة منها الإنتخابات، الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع لمدني و غيرها، المؤسسات السياسية و غيرها فهي أداة أساسية لإرساء البناء المؤسسي السياسي للدولة من تخلف المؤسسات السياسية و غيرها في تلبية مطالب الفئات الجديدة و طموحاتها و عدم مواكبتها للتغيرات السياسية و الإجتماعية و من ثم تفقد شرعيتها.

المشاركة السياسية تؤدي الى تدريب المواطنين على ممارسة الديمقراطية وحق اختيار ممثليهم من خلال الإنتخابات سواء كانت في الهيئات المحلية أو الهيئات القيادية الأخرى مثل المجالس التشريعية والبرلمانية، هذا مايقودنا إلى أهمية تهيئة الظروف لإستعداد للمشاركة السياسية والعمل على تحقيق الديمقراطية.

المشاركة السياسية هي الأساس التي تقوم عليه الديمقراطية فإن نمو و تطور و تقدم الديمقراطية يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب و مختلف الطبقات و جعلها حق يتمتع به كل إنسان في المجتمع ، كما أن المشاركة السياسية الهادفة هي التي تحقق معارضة قوية ، فتساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية، كلما اتسعت

فرص المشاركة السياسية كلما أدى ذلك إلى القضاء على عمليات استغلال السلطة و الشعور بالإعتراف لدى الجماهير و تحقق المساواة و الحرية يؤدي إلى الإستقرار في المجتمع و من خلال هذا تتحقق عملية البناء الديمقراطي في الجزائر.

إن المشاركة السياسية تعتبر المظهر الرئيسي للبناء الديمقراطي حيث أن روح الديمقراطية و شرعية النظام السياسي يرتبطان به، فهي تمثل التعبير الحقيقي عن الديمقراطية بالإضافة إلى كونها تتأثر إيجابا أو سلبا على طبيعة نشاط نشأة الفرد، فإن تحقيق مشاركة سياسية فعالة تتطلب توافر مجموعة من الشروط و الإجراءات، كاحترام و تكريس مبدأ المساواة بين جميع المواطنين بين الحقوق و الواجبات و تفعيل دور الأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني، تعميم الممارسة الديمقراطية و هذا ما يؤكد الفرضية الأولى القائلة "كلما ضعفت المشاركة السياسية ضعف البناء الديمقراطي و العكس صحيح "

حقيقة أن المشاركة السياسية بإمكانها التأثير على عملية لبناء الديمقراطي سواء بالإيجاب أو بالسلب .

لم تلجأ السلطة السياسية في الجزائر إلى طرح التعديلات التي تتعلق ببعض القوانين المتعلقة بالنظام الإنتخابي و النظام الحزبي و قانون الإعلام و كذا القانون المتعلق بتوسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة و قانون الجمعيات إلا بعد أن تيقنت بأن هذه الإصلاحات و التشريعات هي الدعائم الأساسية للديمقراطية الحقيقة و أن أسباب تدني الممارسة السياسية في الجزائر ينبع من الإجحاف في هذه الأنظمة الحساسة و الذي يؤدي بدوره إلى تراجع مؤشرات الوضع الإجتماعي و الإقتصادي لحالة الأمة ، حيث أن مقترحات النظام السياسي في مجال الإصلاح تبقى محدودة و متأخرة جدا .

إن النظام السياسي الجزائري يحتاج غلى إصلاحات حقيقية و ليس مجرد قرارات لا تؤدي لشيئ وجودها كعدمه ثم إن الإصلاحات التي تعزز العملية الديمقراطية تكون باشراك جميع الأطراف خاصى المجتمع المدني و الأحزاب السياسية ، فالديمقراطية الحقيقية لاتكون إلا بتبني صناع القرار المشاورة مع الأحزاب و المجتمع المدني .

إن الديمقراطية تعتمد على مؤسسات المجتمع المدني أكثر منها على الحزاب ذلك لأنها الأقرب و في احتكاك مباشر مع المواطن ، كما لها مصداقية أكثر من الحزب .

الواقع أن الجزائر لاتحتاج إلى إصدار أو تعديل بعض النصوص القانونية ، بل تحتاج إلى تغيير جذري إلى إصلاح جميع القطاعات خاصة منها الإدارية و الإقتصادية لتحسين الخدمات المقدمة للمواطن و تحقيق الرفاهية الإجتماعية على أن يكون محتوى التغيير مصدره القاعدة الشعبية ، و ليس من القمة و ذلك بتفعيل أسس و دعائم الديمقراطية الحقيقة

أو ما اصطلح عليها بالديمقراطية التشاركية و هذا ما يفند الفرضية التالية "الإصلاحات السياسية الأخيرة في الجزائرهي تعزيز للمسار الديمقراطي."

وقد توصل البحث إلى:

1. النتائج:

الإصلاحات التي انتهجت مؤخرا كانت مجرد مبدأ لإمتصاص الغضب الشعبي وحماية الوضع القائم من رياح التغيير، ولن تعرف الجزائر الديمقراطية الحقيقة بالإصلاحات والتعديلات القانونية الشكلية وإنما بالإرادة السياسية الفعلية والصادقة في التغيير الذي تنعكس إيجابياته على جميع الميادين لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطن.
وكذلك الإصلاحات الفعلية هي الإصلاحات النابعة من المطالب والإرادة الشعبية وهذا يكون يتفعيل دور المجتمع المدني ودور الأحزاب مما يجعلها تتلائم مع طموحات و أمال الشعب، واسترجاع ثقة المواطن الجزائري في النظام القائم أمر صعب جدا إن لم نقل يستحيل خاصة بعد ماكرست الإصلاحات الأخيرة الوضع القائم لهذا يكون لزاما على السلطات العليا مستقبلا أن تتبنى إصلاحات فعلية تثبت نيتها الصادقة في التغيير.

قائمة المراجع :

الدساتير :

1.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم01.19 ، المؤرخ في 03-06-2016، يتضمن التعديل الدستوري ، الجريدة الرسمية للعد 14، في 07-03-2016.

الكتب:

1.عثمان، حسن،**منهج البحث التاريخي**،القاهرة:دار المعارف،ط.8، 2000 .

2.الطماوي ، سليمان ، **النظم السياسية و القانون الدستوري**، دار الفكر العربي ،1988.

3.بوتصان، موسى ،**قانون الإنتخابات الجزائري**، البليدة: دار مدني للطباعة و النشر و التوزيع، 2006

4.عفيفي، مصطفى، **نظامنا الإنتخابي في الميدان** ، القاهرة: مكتبة سعيد رأفة، 1984.

5 .درويش، إبراهيم ، **النظام السياسي** ، الطبعة 4، القاهرة: دار النهضة العربية، 1978.

6.الربيع ،فايس ، **الديمقراطية بين التأصيل النظري و المقاربة السياسية**، عمان: دار النشر و التوزيع ، 2004.

7.النجار ، مصطفى، **تتطور الفلسفة السياسية من صلون حتى إبن خلدون** ، القاهرة ، الدار المصرية ، السعودية للطباعة و النشر و التوزيع ، 2005.

8.طلعت، أحمد، **الوجه الأخر للديمقراطية** ، الجزائر : الطريق للنر و التوزيع 1990.

9.عبد الوهاب محمد ، رفعت، **الأنظمة السياسية** ، بيروت : منشورات الجبلي الحقوقية ، 2005.

10.رشوان ، أحمد عبد الحميد، حسين، **الديمقراطية و الحرية و حقوق الإنسان ، دراسة في علم الإجتماع السياسي**، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث.

11.مسعد، نيفين، هلال، علي الدين، **النظم السياسية ، قضايا الإستمرار و التغيير** ، الطبعة 3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

12.غرابيت، فوزي،و آخرون، **أساليب البحث العلمي في العلوم الإجتماعية و الإنسانية**،الأردن:دار وائل النشر و التوزيع ،ط.2002،2 .

13.الكراري ، علي خليفة ، **مفهوم الديمقراطية المعاصرة قراءة أولية في خصائص الديمقراطية ، حوار كم أجل الديمقراطية** ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، 1996.

14.إبراهيم ، حسين توفيق، **النظم السياسية العربي ، اتجاهات حديثة في دراساتها** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.

15.بن النبي ، مالك، **شروط النهضة** ، تر: عبد الصبور ، شهين ، عمر كامل، مصقاوي، دمشق:دار الفكر 1986.

16.الجابي ،أحمد عابد، **الديمقراطية و حقوق الإنسان** ، الطبعة 1، بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية 1994.

17.أبوعمود، محمد سعد، **الرأي العام و التحول الديمقراطي**، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ،2010.

18.عبد الوهاب محمد، الفار، **قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي و الشريعة الإسلامية** ، القاهرة ، دار النهضة العربية 1991.

19.صالح مصطفى ، الفوال، **سوسيولوجيا الحضارات القديمة** ، الجزء1، الفكر لعربي ، القاهرة 1988.

20.تسامح، فوزي، **المواطنة** ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة، 2007.

21.عامر حسن ، فياض، **الرأي العام و حقوق الإنسان** ، بغداد، 2003.

22.مريوان رويا، قانع ، **الديمقراطية** ، الفتوى الحوار المتمرن، 2005.

23.محمد عبد الوهاب،طارق، **سيكولوجية المشاركة السياسية، مع دراسة في علم النفس لسياسي في البيئة العربية**، دار غريب للطباعة و النشر، 1999 .

24.سيد، قطب، **العدالة الإجتماعية في الإسلام**، دار الشروق ، مصر، 1405

25.محمد عبد الرزاق، القمحاوي، **حقوق الإنسان المتعلم في المدارس الثانوية العامة**، منشأة المعارف، الإسكندرية ، 2007.

26.عبدالنور، ناجي، **تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الواقع الجزائري**، دار لكتاب ، القاهرة.

27.تامر، محمد كمال، **إشكالية الشيوعية و المشاركة و حقوق الإنسان في الوطن العربي**، بيروت ، العدد279، 2000.

28.الهرماسي، محمد عبد الباقي، **المجتمع و الدولة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1987.

29.العادلي، أسامة أحمد، **النظام السياسي المصري**، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2000.

30.بوضياف، محمد، **الأحزاب و منظمات المجتمع المدني** ، سطيف: دار المجد، 2010.

31.علوان،حسين، **المشاركة السياسية(الأهمية ، الأنماط ، الأبعاد)**، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا ، 2020.

32.أنجلس، موريس، **منهجية البحث العلمي تدريبات علمية**، الجزار: دار القصبة ، 2004

33.الشرقاوي، سعاد، النظم السياسية في العالم المعاصر ، الطبعة 3، دار لنهضة العربية ، القاهرة،ة1988.

34.كمال أحمد، **أحمد، تنظيم المجتمع مبادئ و أسس نظريات** ، ط.1 القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1980 .

35.ديلو،ستيفن، **المجتمع المدني بين التفكير السياسي و النظرية السياسية** ، ترجمة وهيبة، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ،2003.

36.فهمي، محمد، **المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة في العالم الثالث**، مصر، دار الوفاء للنشر والتوزيع، 2004.

37.سعيد تاج الدين، أحمد، **الشباب و المشاركة السياسية**، مصر:الدار المصرية اللبنانية.

38.يوسف عتايم، مدحت أحمد، محمد، **تفعيل دور المشاركة السياسية** ، الطبعة 1، مصر:المركز القومي للإصدارات القانونية، 2004.

39.الباز، داوود ،**حق المشاركة في الحياة السياسية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2002

40.عبد النور ، ناجي، **مقدمة في دؤاسة السياسة العامة** ، عناية: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2014.

41.الجربيع، أحمد ، النظرية الديمقراطية .

المجلات:

1.جيلي، علي، **الشباب و المشاركة السياسية**، مجلة علم الإجتماعالمعاصر،الإسكندرية، دار لمعرفة الجامعية، 1985.

2.عبد العزيز، زهر، خالد هولي، **أثار التعديلية الدستورية المستقبلية على مسار الجزائر الديمقراطي من منظور السياسة لمقارنة الجديدة** ، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية ، المجلد3، العدد2.

3.مصطفى، بلعوز ،**الإصلاح الدستوري في الجزائر**، دراسة في التعديل الدستوري2016، مجلة البحوث السياسية و الإدارية للعدد10.

4.محمد، مجدان ،**التجربة الدستورية الجزائرية و بناء الديمقراطية** ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية ، مجلد 12، العدد16.

5.حميدة، درياتي، **الإصلاحات السياسية الخيرة في الجزائر، تعزيز لمسار الديمقراطي أم حفاظ على الوضع القائم** ، مجلة أبحاث، مجلد1، العدد2016،2.

6.زاير، إلهام، **دور الأحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر** ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية ، المجلد3، العدد2019،2.

7.محمد، مجدان، **المجتمع المدني في الجزائر و عملية التحول الديمقراطي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد7، العدد2، 2022

8.عليوة ، علي، **الإتجاه البنائي الوظيفي في دراسة التنظيم** ، مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الإنسانية، المجلد4، العدد3، 2019.

9.زياد فيصل، مختار ديدوش محمد، **نظرية الصراع الإجتماعي من منطق كارل ماركس إلى منطق رالف داهرندوف**، مجلة دراسات في علوم الإنسان و المجتمع، المجلد 2، العدد2.

10.أحمد، بوذراع، **أبعاد المشاركة الديمقراطية و رؤية تحليلية** ، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية ، العدد3.

11.قندوز، عبد القادر ، مبطوش الحاج، **واقع المشاركة السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي 22 فبراير2019 و تحدي بناء الجزائر الجديدة** ، مجلة الرائدة في الدراسات السياسية ، مجلد 3، العدد1، 2020.

12.عبد الرزاق ، بحري ، **مبدأ الفصل بين السلطات كضمانة قانونية للرقابة على نفاذ القواعد الدستورية ، دراسة تحليلة على ضوء التعديل الدستوري 2016**، مجلة علمية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة و العولمة الدولية ، المجلد 6ن العدد2021،1.

13.مشعان ربيع، هادي، **التعددية السياسية و علاقتها بالتعددةالحزبية** ، مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية ، العدد1.

14.قيرع ، سليم، **أزمة المشاركة السياسية و إنعكاساتها على البناء المؤسساتي في الجزائر**، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، العدد11.

15.فريد، أبرادشة ،**قراءة تحليلية لمضمون التعديل الدستوري الجزائري ،06-03-2016،إصلاح واقعي أم تكيف إستراتيجي التغيرات الدولية المعاصرة** ، مجلة جيل البحث العلمي، العدد8، 2018

الجرائد:

1.جريدة الخبر، العدد6471

قواميس و معاجم:

1.سعيفان، أحمد ،**قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية**، مكتبة لبنان.

الراسائل الجامعية:

1.بن قدور، بن عطية سناء، **المشاركة السياسية و دورها في صنع القرار في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ، 2019-2020.

2.عمر، عابد، **المجتمع المدني في الجزائر و دوره في التنمية السياسية**، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية .

3.أميرة، الإبراهيم ، حسنن دياب، **تحول ديمقراطي في المغرب و دور المؤسسة الملكية 1992-1998**، رسالة ماجستير، معهد الإقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2002.

4.سعاد ،بن قفة، **المشاركة السياسية في الجزائر، آليات التقنيين الأسري نموذجا"1962-2005"**،أطروحة دكتورة منشورة ، بسكرة، 2011-2012.

5.حريزي، زكرياء، **المشاركة السياسية للمرأة العربية و دورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية –الجزائر نموذجا-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقو و العلوم السياسية ،2010-2011

6.دريس ،نبيل، **المشاركة السياسية الجزائرية**، دراسة حالة الإنتخابات المحلية ، 28-02-2007، أطروحة دكتورة منشورة، جامعة الجزائر3، 2009

7.سمية، بوهالي، **أهمية المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي ، جامعة محمد بوضياف ، 2018-2019.

8.لقمورة، أسمى، **دور الثقافة السياسية في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر من الفترة الممتدة مابين 1989-2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، د،الطاهير ، سعيدة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014-2015

9.مسعود ،مطاطلة ، **الممارسة الديمقراطية في الجزائر، مدخل حقوق الإنسان** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائربن يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ن 2007-2008.

10.عاطف، سمير، فهمي، إيمان، **التجربة الديمقراطية في البحرين**، دراسة في عقبات التحول الديمقراطي 1999-2004، رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة 2009.

11.عفاف، بوراس ،**السياسات العامة الصحية في الجزائر 1999-2009**، مذكرة ماستر ، جامعة العربي بالمهيدي، أم البواقي ، كلية العلوم السياسية،2015 .

المواقع الإلكترونية:

1.مصطفى، صوفي، **الجماعات المحلية و التنمية السياسية**،

في https://www.safipress.com/implexphp?suit، 2022-04-24

2.محمد، حسان حويشة ، دستور 2016، **معركة جديدة بين السلطة و المعارضة** في https://www.echouroukeonline.com

3.عمدة، محديد، **دراسة تحليلية لمضمون التعديل الدستوري**
في https://democreaticac.de/?p=40326 ، 2022-04-22

4.وكالة الأنباء الجزائرية في https://www.radioalgerie.dz، 2022-05-25

5.ندى أسامة، ملكاني، **نظرية الإختيار العقلاني في العلوم السياسية** في https://www.m.ahewar.org 29 ماي 2022.

6.معهد الإمام الشيرازاي الدولي للدراسات ، واشنطن ، **مفهوم الديمقراطية و أنواعها** في https://www.siirntine.org، 2022-05-10.

7.حسين ، توفيق ، إبراهيم، **الإنتقال الديمقراطي**، الإطار النظري، الجزيرة في sudies.aljazeera.net ، 2022-04-24.

8.فاروق، طيفور، **تجديد الثقافة كمدخل للبناء الديمقراطي و الإشراف للموجة الخامسة** في https://www.hmsalgeria.net، 2022-04-26

9.جاسم،الفخير، **مرتكزات البناء الديمقراطي لتعزيز البناء الدستوري**، في https://w.w.w.asjp.ceriste-dz/en/article/49543، 2022-05-10

10.فريد ،بغداد، **الإستفتاء على الدستور الجزائري، قراءة في التحولات الشهد السياسي بالمركز الديمقراطي العربي**، في https://www.democraticac.de، 2022-05-20

-Algerie-nouvelle-constitution interview-hassan-morali-societé.civile-loi-corruption

Max kasse, percperctives on political participation, the Oxfond .11 Handbook of political Behavior for more sees: https://www.oxfordhandbooks.com/view/101093/oxfordhd2022-05-23

Sarah Leduc, nouvelle constitution en algérie:entreavancee .12democratique et occasion ratee, poste1 08/2/2016 sur le site https://www.france24.com/fr/20160208

الملخص:

تعتبر المشاركة السياسية–(المشاركة في الإنتخابات، العضوية في الأحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني ، الإنخراط في النقابات و الجمعيات ، و غيرها)، عماد عملية البناء الديمقراطي، و ترتبط ارتباطا وثيقا بثقافة المجتمع ، و تنشئته الإجتماعية السياسيةو الثقافية، فلايمكن الحديث عن مشاركة سياسية ديمقراطية ، و عن تواصل على درجة كبيرة من الوعي و الرقي، دون الحديث عن مجتمع يقوم على مواطنة فاعلة تضمن الحد الدنى من الإهتمام بالشأن السياسي داخل مجتمع ما ، بشكل يظهر لنا مستويات أفضل للمشاركة السياسية، تنعكس على جميع المجالات الأخرى ، فتبني الدولة الجزائرية للنظام الديمقراطي، فهي تسعى جاهدة إلى تكريس الآليات و القنوات و المظاهر المعبرة عن الممارسة الديمقراطية و لعل أهم مظهر ، و إن لم يكن الوحيد في ذلك هو المشاركة السياسية ، و التي تعتبر التعبير الجلي لتحقيق صورة المواطنة ، باعتبارها حجر الزاوية في بناء عناصر النظام الديمقراطي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، البناء الديمقراطي،الأحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني، الإنتخابات، الجزائر.

Abstract

Political participation (participation in elections , membership in political parties,civil society institutions , and engaging in unions and others) is the pillar of the democratic construction process and is closely related to the culture of society and its social political and cultural information so it is not possible to talk about democratic participation and on a large degree of awareness and sophistication without talking about a society that based on an active citizenship that guarantees the minimum interest in political affairs within a society in a way that shows us better levels of political participation that is reflected in all other with Ageria’s adoption of the democratic system, it is moving towards the establishment of mechanisms and expressive channels of democratic practice , the best aspect if not the only one is the polical participation , this one is regarded as the manifest.expression of the citizenship , it is also necessary to say that

citizenship is the cornerstone of building the elements of the democratic system.

Keywords: political participation, democratic construction, political parties, civil society institutions, elections, Algeria